

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٤٢

الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛

مشروع القرار (A/63/L.20)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل
الجمهورية العربية الليبية لعرض مشروع القرار (A/63/L.20).

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): سيدي
الرئيس، يطيب لي مرة أخرى أن أهنئكم على إدارتكم
الحكيمة والفعالة لأعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية
العامة. إن بلادي، الجمهورية العربية الليبية، بصفتها رئيس
الجموعة العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أتشرف
بتقديم مشروع القرار (A/63/L.20) المعنون "التعاون بين
الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" وذلك بالنيابة عن
الدول التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين،

تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية،
الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال،
العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة
العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/63/L.20)
يسلم بالحاجة إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة
الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من أجل تحقيق الغايات
والأهداف المشتركة للمنظمتين. كما يطلب مشروع القرار
إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة للجامعة
العربية أن تعمل، كل في ميدان اختصاصها، على زيادة
تكثيف التعاون بينهما بغية تحقيق المقاصد والمبادئ المتجسدة
في ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز السلام والأمن الدوليين،
والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ونزع السلاح،
ونهاء الاستعمار، وتقرير المصير، والقضاء على جميع أشكال
العنصرية والتمييز العنصري.

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى وكالات منظومة
الأمم المتحدة المتخصصة وسائر مؤسساتها وبرامجها زيادة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال، أود أن أناشد الدول الأعضاء التي تعترم تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية من البند ١١٤ من جدول الأعمال أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

البند ١٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/63/372)

مشروع القرار (A/63/L.17)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار (A/63/L.17).

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف ألمانيا أن تعرض اليوم، كما فعلت في السنوات السابقة، مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/63/L.17). وجاء مشروع القرار هذا نتيجة لعدة أسابيع من المشاورات المكثفة في الجمعية العامة. وأود أولاً أن أشكر جميع الوفود المشاركة على مدخلاتها البناءة وعلى روح التعاون المستمرة.

إننا نؤيد بالكامل البيان الذي ستدلي به الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. ولكن ألمانيا، التي تقوم بمهمة الميسر، تود إبراز الجوانب التالية.

إن إعادة بناء أفغانستان وتنميتها هو لب جهود المجتمع الدولي. وهدفنا المشترك هو المساعدة على تحسين الحياة اليومية للأفغان. وباعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، فإننا، نحن أعضاء الجمعية العامة، يمكننا التأكيد مرة أخرى على تضامننا مع الشعب الأفغاني وأن نوجه رسالة قوية بدعم جهود المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني في

التعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في القطاعات ذات الأولوية، ألا وهي: الطاقة، والتنمية الريفية، والتصحر والأحزمة الخضراء، والتدريب والتعليم المهني، والتكنولوجيا، والبيئة، والإعلام والتوثيق، والتجارة والتمويل، والموارد المائية، وتطوير القطاع الزراعي، وتمكين المرأة، والنقل، والاتصالات والمعلومات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وبناء القدرات.

كذلك يطلب مشروع القرار تشجيع التشاور الدوري بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاستعراض وتعزيز آليات التنسيق بين المنظمين.

نأمل أن يحظى هذا المشروع بتأييد جميع أعضاء الجمعية العامة. ونحن على ثقة في ذلك لأنه دعوة إلى مزيد من التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وفقاً لنص الميثاق وروحه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.20.

وقبل الشروع في عملية التصويت، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت البوسنة والهرسك من بين مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.20 (القرار ١٧/٦٣).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ن) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

وأود التأكيد على ضرورة تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالموارد الكافية لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها الموسعة. وقد دعمت ألمانيا البعثة دعماً جوهرياً منذ إنشائها وسنستمر في القيام بذلك. ومن جانب الحكومة الأفغانية، فإننا نرى حاجة إلى المزيد من الجهود لتحسين الحكم في جميع المجالات. ونحن نشجع حكومة أفغانستان على اتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة لمكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها، بما في ذلك السلاّف، ومكافحة الفساد وأن تستمر في إصلاح قطاع العدالة كيما تتمكن من الاستمرار في تحسين حالة حقوق الإنسان بدرجة كبيرة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة أفغانستان مؤخراً الذي يعكس الإرادة السياسية المتجددة لمكافحة الفساد وبناء الشرطة الوطنية الأفغانية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنمية الريفية.

وألمانيا ملتزمة بقوة بمواصلة دعمها الشامل للجهود الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد زادت حكومة بلدي مؤخراً معونتها الإنمائية لأفغانستان إلى ما يقارب ١٧٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٨، وهذا يمثل زيادة بواقع ٣٠ مليون يورو. كما أن أموال المساعدة الإنسانية وإزالة الألغام زادت في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ١٥ مليون يورو.

وفي ضوء الأزمة الغذائية الوشيكة، وفرنا أموالاً إضافية يمكن استخدامها بمجرد إخطار عاجل. وقررت ألمانيا زيادة جوهرياً في عدد أفرادها في القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتصل إلى ٥٠٠ جندي، وكانت هذه الزيادة بواقع ١٠٠٠ جندي إضافي. وفي الوقت ذاته، نحن على استعداد لمضاعفة عدد أفراد الشرطة الألمان في إطار بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وذلك تماشياً مع جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز البعثة.

إعادة بناء بلده وتطوير مجتمعه الديمقراطي بعد سنوات مدمرة من إرهاب طالبان.

وقبل سبع سنوات، كانت أفغانستان بلداً لا تتوفر فيه بوجه عام إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتنتهك حقوق الإنسان وتحرم النساء من الحصول على التعليم أو الوظائف العامة. وفي ضوء هذه الخلفية، يمكننا أن نعترف بوضوح بالإنجازات الهامة والمشجعة جداً لحكومة أفغانستان بدعم المجتمع الدولي. واليوم، يتوفر لنسبة ٨٥ في المائة من سكان أفغانستان الحصول على العلاج الطبي، وأعيد بناء الطرق والمدارس والجسور والهياكل الأساسية للمياه، وظهرت أجزاء كبيرة من أراضي البلد من الألغام الأرضية بنجاح. ونقول لجميع أولئك الذين يثيرون التساؤلات حول ما تحقق من نجاح في أفغانستان: إن كل قطعة أرض يزرعها فلاح مرة أخرى، وكل طفل يستطيع الذهاب إلى المدرسة مرة أخرى، وكل مستشفى وكل كيلومتر في طريق جديد هو نصر صغير للإنسانية.

إن إعلان باريس يوفر استراتيجية وخريطة طريق لجهود متجددة ومعززة من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات المتبقية. ونحن نشدد على أهمية التزامات باريس وتحويلها إلى عمل سياسي ملموس في الوقت المناسب.

إننا ندعم بقوة مفهوم زيادة الملكية الأفغانية في كل أوجه الحكم، كما يعبر عن ذلك إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، ونود التذكير بأن اتفاق أفغانستان سيبقى الأساس المتفق عليه لعملنا. وترحب ألمانيا بوضوح بالدور الرائد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، في تنسيق الجهود المدنية الدولية.

إن موافقة الجمعية العامة على مشروع القرار اليوم ستكون إشارة واضحة على أن المجتمع الدولي يبقى راغبا ومستعدا لتقديم المساعدة الفعالة لوفد أفغانستان وبلده في ذلك الجهد.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية بمناسبة النظر في القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر وفد ألمانيا على تفانيه في العمل على صياغة مشروع القرار المعروض علينا والتفاوض عليه (A/63/L.17)، وأعرب عن امتناني لدعم جميع مؤيديه للذين عبروا بمشروع هذا القرار عن تضامنهم مجددا مع جعل أفغانستان أقوى وأكثر سلاما.

لقد انقضى أكثر من سبعة أعوام منذ أن دخلت القوات الدولية بلدي. وبمرور هذا الوقت الطويل، وبهذا التركيز الكبير على تعقيدات معينة، قد نحول أحيانا نظرنا عن الهدف الأساسي النبيل لعملنا في أفغانستان.

فما هو هذا الهدف النبيل؟ نحن في أفغانستان لمنع علة الإرهاب من التفشي في دولة وفي العالم. نحن هنا لنعلن معا أن نظام طالبان لن يسيطر مرة أخرى أبدا على بلد ويقضي على آمال سكانه وأحلامهم وحياتهم. ولا ينبغي أبدا أن تتوفر للقاعدة الملاذات الآمنة في أفغانستان وغيرها لكي ينطلق منها إرهابها وتطرفها بغية قتل آلاف الأبرياء من الناس في جميع أنحاء العالم.

ونحن هنا أيضا كي تتمكن المنطقة والعالم من التمتع بالثروة والازدهار الجديدين لأفغانستان المستقرة التي توفر سبلا جديدة للتعاون الاقتصادي وطرق التجارة. نحن هنا كي تستطيع أفغانستان القوية أن تكون بمثابة نموذج لبلد إسلامي ديمقراطي قادر على توحيد المجتمعات والشعوب من جميع المعتقدات والثقافات.

إن المجتمع الدولي تروعه الزيادة الكبيرة في عدد الهجمات على موظفي المعونة والقوافل والمرافق، كما أشار التقرير الأخير للأمين العام. وكما يعكس مشروع القرار، فإننا نتشاطر القلق البالغ إزاء عدد الضحايا المدنيين الناجم بشكل رئيسي عن تزايد أنشطة العنف والإرهاب من جانب طالبان والقاعدة ومجموعات التطرف والجريمة الأخرى وتكتيكاتها غير المتكافئة. وقد اتخذت القوة الدولية للمساعدة الأمنية الخطوات الضرورية لتقليل خطر وقوع الضحايا المدنيين غير المتعمد ووضعت إجراءات لاستعراض ما بعد العمليات. ونحن نسلم بالحاجة إلى استمرار جهود القوات الدولية لتفادي وقوع ضحايا مدنيين خلال العمليات العسكرية.

وسيكون تكثيف وتحسين التعاون الإقليمي في كل المجالات عاملا أساسيا لنجاح جميع المساعدات الدولية في تحسين الأحوال المعيشية في أفغانستان. ونود أن نغتني هذه الفرصة لتشجيع الشركاء الإقليميين على الاستمرار في مبادراتهم لتحسين التعاون الإقليمي في جميع الميادين.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن خالص الامتنان لجميع النساء والرجال المشاركين في العمل في الميدان في أفغانستان، سواء كانوا من أفراد الأمن أو العاملين في المعونة الإنسانية، أو الدبلوماسيين وغيرهم. فهم يعملون لكي يساعدوا في صنع مستقبل أفضل لشعب أفغانستان ولنا جميعا. وهم يستحقون منا عظيم الاحترام.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لزميلي السفير ظاهر تانين، ووزيره المفوض عرفاني أيوب، على ما أبدياه من ثقة وصدقة وعلى تعاونهما الرائع الذي حظينا به، والذي لم يقتصر على الأيام الأخيرة. ونتمنى لأفغانستان أن تمضي قدما بنجاح على طريق السلام والأمن والتنمية. وستكون الانتخابات المقبلة خطوة مهمة للبلد.

عام ٢٠١٠. ولتحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى دعم دولي متواصل.

وإلى جانب ذلك، تحارب حكومة أفغانستان الفساد من خلال إعادة تنظيم وزاراتها، وعمل مديرية مستقلة من الحكومات المحلية والشروع في مكتب للمراقبة رفيع المستوى لمكافحة الفساد. ومن شأن الدعم الدولي لهذه المبادرات الحكومية أن يتيح لها تحسين تقديم الخدمات الوطنية للشعب الأفغاني.

وتهدف الحكومة الأفغانية أيضا إلى زيادة الملكية الأفغانية لجهود إعادة الإعمار والتنمية. وفي حين أن الدعم الدولي ضروري لتعزيز قطاعنا الزراعي، ووضع مشاريع جديدة للهياكل الأساسية ومصادر الطاقة وإيجاد مجالات جديدة للاقتصاد المحلي، نأمل أن يتم تقديم الدعم الدولي بصورة متزايدة عن طريق الإطار الذي توفره استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية.

وفضلا عن ذلك، تتيح الانتخابات القادمة أهم فرصة لزيادة الملكية الأفغانية بواسطة الأفغان المؤهلين. فالانتخابات العادلة وذات المصداقية والتي تعقد في الوقت المحدد أساسية لتعزيز المشروعية وبناء أفغانستان المكتفية ذاتيا. لكن الأمن هو الشرط الأساسي لإجراء الانتخابات. وتأمل الحكومة الأفغانية أن تتلقى الدعم من المجتمع الدولي في جهودها لتوفير هذا الأمن.

وينبغي أن تشمل عناصر الحل السياسي للحالة في أفغانستان الشعب الأفغاني ومجتمعاته. ولكي تكون أية محادثات للمصالحة الوطنية وعملية السلام ناجحة، يتعين علينا أن نكسب ثقة الشعب الأفغاني بإشراكه في العملية بصورة موضوعية.

ثانيا، ينبغي للمشاركة الدولية أن تعيد التركيز على الوضع الأمني للشعب الأفغاني بصورة عامة. وتدرك الحكومة

دعونا نحمل هذا الهدف الأساسي كشعلة تضيء الطريق ضد التحديات الحالية التي أمامنا اليوم. وهذه التحديات خطيرة. فالإرهابيون يرتكبون بصورة متزايدة أعمالا وحشية، ويقتلون المدرسين والعاملين في مجال المساعدة والأسر. وترتبط الأنشطة الإرهابية أيضا بصورة قوية ومتزايدة بالجريمة والمخدرات. فضلا عن ذلك، تواجه حكومة أفغانستان عوائق خطيرة في سعيها لمحاربة الفساد، ولإجراء الانتخابات وبناء قطاع عدالة قوي وزيادة التنمية الاقتصادية. والأهم من ذلك، يتهدد نقص الغذاء أكثر من ٨ ملايين أفغاني في فصل الشتاء القادم، الذي لا يبعد سوى أسابيع معدودة.

وفي الوقت ذاته، يواجه العالم أسوأ الأزمات المالية والائتمانية منذ الحرب العالمية الثانية. وكما أن الإرهاب يشكل تهديدا دون حدود، فإن الضغط المالي يؤثر علينا جميعا. وفي حين تقوم أفغانستان بمحاربة تحديات خطيرة لها تداعيات دولية، هناك أيضا نقص في الموارد. ويبدو أنه يتعين علينا أن نعمل الكثير بالقليل.

وللتصدي لهذا التحدي، علينا نحن في أفغانستان أن نشرع في استراتيجية ذكية ومستدامة يمكنها تسخير مواردنا بشكل أكثر فعالية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تسترشد دائما بصورة أساسية بمصالح شعب أفغانستان وأن يكون أهم أهدافها بناء دولة مكتفية ذاتيا. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية المكونات التالية.

أولا، ينبغي أن تزداد الملكية الأفغانية على كل مستوى وفي كل اتجاه. ولا بد من زيادة عديد الجيش الأفغاني الوطني والشرطة الوطنية وقوقهما كي يتمكن الأفغان من حماية أنفسهم. ولتحقيق ذلك، وضعت الحكومة الأفغانية أهدافا طموحة لزيادة التدريب ووضع استراتيجية للإصلاح الشامل وزيادة عديد جيشنا إلى ١٣٤ ٠٠٠ جندي بحلول

الحلول الإقليمية لتحدياتنا المشتركة. وأولى أولوياتنا هي العلاقة التي بين أفغانستان وأصدقائنا في باكستان. فهم يعانون بالقدر نفسه من الضرر على أيدي طالبان والقاعدة. ولحاربة الإرهابيين الذين يقتلون شعبنا، يجب علينا أن نعمل معاً للقضاء على ملاذاتهم الآمنة. وتدرك حكومة أفغانستان بصورة متزايدة أن السلام الدائم الوحيد هو السلام الذي يتم التوصل إليه سوياً مع حلفائنا في المنطقة. ولذا، فإن دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود الإقليمية أمر أساسي.

وفي هذا الوقت الحافل بالتحديات الكبيرة، هناك أيضاً مدعاة لأمل كبير. فخلال السنوات السبع الماضية، اتخذنا خطوات هامة نحو الأمام. لقد قمنا ببناء المدارس والعيادات الصحية والطرق والهياكل الأساسية للاتصالات. ونحرز تقدماً بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون. وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه الآن، نشهد إنجازاً في جهود مكافحة المخدرات.

وكما ذكرنا في تشرين الأول/أكتوبر، تخوض حركة طالبان حرب تصورات. وهدفها هو إقناع الشعب الأفغاني بأن المجتمع الدولي يفشل، خصوصاً في هذه الفترة الانتقالية بعد الانتخابات في الولايات المتحدة. ولمواجهة ذلك، يجب أن نكون على نفس القدر من اليقظة في توضيح أوجه النجاح للشعب الأفغاني. ونعرف بأن هناك صورتين لما يحصل في أفغانستان: أحدهما ما تنقله التقارير الإخبارية من الفضائح فحسب؛ والأخرى ما يمر به ملايين الأفغان الآخذين بأسباب السلام في بناء الحياة اليومية. وعلينا ألا ننسى هذه الصورة الثانية لأفغانستان. فجهودنا لم تذهب سدى ونحن نحرز تقدماً.

واليوم هو أيضاً يوم مفعم بالأمل الكبير لأن هناك بداية جديدة في بلدين من أهم حلفاء أفغانستان. فمع تولي الرئيس الجديد لباكستان، فخامة السيد آصف زرداري،

الأفغانية الحاجة إلى زيادة القوات الدولية للقضاء على انعدام الأمن في هذه الأيام. ولضمان أن تحمي زيادة المشاركة الدولية الشعب الأفغاني بصورة فعالة، لا بد وأن نتأكد، أولاً من توسيع القوات الدولية نطاق تركيزها. فلا بد أن يتجاوز هدفها طالبان؛ وينبغي أن يكون الهدف حماية الأمن الشامل للشعب الأفغاني. ثانياً، تشجع الحكومة الأفغانية على أن تتم زيادة نشر القوات من خلال المزيد من التعاون مع الحكومة. ثالثاً، تحتاج القوات الدولية إلى إعادة النظر في مشكلة الخسائر في صفوف المدنيين. وبالرغم من أن طالبان هم السبب في أغلبية الخسائر بين المدنيين، تستطيع القوات الدولية من جانبها عمل المزيد لتقليل خطر وقوع هذه الخسائر. ولبناء أفغانستان المكتفية ذاتياً، ينبغي للناس أن يكونوا قادرين على الثقة بأن حكومتهم وحلفاءهم قادرون على حماية أرواحهم وأسرهم.

وفضلاً عن ذلك، تقدر حكومة أفغانستان بالغ التقدير جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمعالجة عنصر التنمية البشرية في الأمن. وولايتها لإيصال المساعدة بشكل أكثر فعالية أمر هام إلى حد كبير في هذا الوقت الذي تقل فيه الموارد. ولكي يتمكن كاي إيدي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من تحقيق هذه المهمة، يتعين على الدول الأعضاء معالجة الموارد المالية التي يحتاجونها للعمل بفعالية. وفي المقابل، تتعهد حكومة أفغانستان بمواصلة العمل بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

ثالثاً، من الضروري إعادة التأكيد على الشراكات الإقليمية. فالتحديات التي تواجهها أفغانستان اليوم هي تحديات إقليمية. وطالبان والقاعدة وحركة اللاجئيين وتجارة المخدرات هي مشاكل عابرة للحدود. وفضلاً عن ذلك، تعد الحلول الإقليمية بمنافع إقليمية كبيرة في مجالات الأمن والتجارة والطاقة والهياكل الأساسية وزيادة العلاقات الإيجابية بين الناس. ولذا، علينا أن نسعى جاهدين معاً لإيجاد

الألماني، المَقْدَم الرئيسي لمشروع القرار المعروض علينا (A/63/L.17)، الذي استطاع التوصل إلى توافق في الآراء يجسد عزم المجتمع الدولي.

تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في أفغانستان، يجسده الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، الذي يحظى بالدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي. وقد أُنيطت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية موسَّعة، وعلى وجه التحديد في تنسيق المساعدة الدولية. ومن الضروري أن تدعم جميع الجهات الفاعلة الدولية بنشاط ذلك الدور. ويجب علينا أيضا أن نوفر لبعثة الأمم المتحدة الموارد المالية والبشرية الكافية.

ونجم عن التطورات التي وقعت في الأشهر الأخيرة نتائج متباينة. وقد شهدنا إحراز تقدم حقيقي، ولا سيما في مواصلة تعزيز الجيش الوطني الأفغاني، وفي المجال الاقتصادي مكافحة الاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض المجالات التي تبعث على القلق: الحالة الأمنية وخطر حدوث أزمة إنسانية وحالة حقوق الإنسان. وتبقى مشكلة الحكم الرشيد تحديا يتطلب مزيدا من الجهود. كما يساورنا القلق إزاء مسألة وقوع ضحايا بين المدنيين. وعلينا ألا ننسى أن الغالبية العظمى من الضحايا يسقطون بسبب العنف العشوائي من الإرهابيين والمتطرفين. ومع ذلك، يدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة أن تسعى القوات الدولية جاهدة إلى تجنب وقوع أي خسائر بين المدنيين.

غير أنه لا ينبغي للصعوبات التي تمر بها الحالة أن تحجب التقدم المحرز على مدى السنوات السبع الماضية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وأعرب الشعب الأفغاني بوضوح عن اختياره للديمقراطية والاستقرار في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

نشهد أول التحركات نحو التآزر والتعاون اللذين نأمل في أن يؤديا إلى السلام والأمن. أما في الولايات المتحدة، فنحن نرحب بالانتخابات التاريخية التي جرت مؤخرا ونتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب، السيد باراك أوباما. ونقدر الدعم المستمر من الولايات المتحدة في أفغانستان.

اليوم هو من أهم الأيام. فقد ذكرنا أنفسنا بالغرض الأصلي النبيل لعمَلنا في أفغانستان. ويكتسي النجاح في أفغانستان اليوم بنفس الأهمية كانت له قبل سبع سنوات. وفي سياق الأزمة المالية العالمية، حددنا العناصر التي تكون استراتيجية ذكية مستدامة لتسخير مواردنا بأكبر قدر من الفعالية.

وحكومة أفغانستان من جانبها مصممة تماما وبصورة أكيدة على أن تكون أفغانستان دولة أقوى. وكل التزام دولي يتم التعهد به اليوم لتحقيق أهداف مشروع القرار المعروض اليوم ستبذل حكومة بلدنا مقابله جهدا مضاعفا. فلنتحل بالشجاعة معا في الأشهر المقبلة ولنسر بعزم وثبات على الطريق نحو تمتع أفغانستان بالاكْتفاء الذاتي والسلام والرخاء والديمقراطية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان الذي تم توزيع نصه المفصل ألبانيا وأوكرانيا وأيسلندا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا ومولدوفا. وسأقتصر على تناول بعض النقاط.

ويعد القرار السنوي للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان فرصة ليظهر المجتمع الدولي التزامه الجماعي بتوطيد الحالة المستقرة والمزدهرة والديمقراطية في أفغانستان. ونذكر حجم التحديات التي يجب مواجهتها من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولكن ليس هذا هو الوقت المناسب لفقدان رباطة الجأش، بل للقيام بالعمل الصبور والحازم. ونشكر الوفد

للمساعدة الأمنية. ووجدت تلك البلدان التزاماتها خلال قمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست.

وأود أن أشيد بشجاعة وتصميم الجنود الذين يقاتلون باسمنا، وكثيرا ما يدفعون حياتهم ثمنا لذلك. وأود أن أعرب عن تعازي للحكومة الإسبانية وللضحايا ولأسرى الجنديين اللذين قُتلا في الهجوم الذي وقع يوم الأحد. كما أود أن أنوه بعمل جميع العاملين في المجال الإنساني، سواء من الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، الذين يعملون في ظروف خطيرة بدرجة متزايدة والذين كثيرا ما يعرضون حياتهم أيضا للخطر.

وإذا أريد حل مستدام للتحديات التي تواجه أفغانستان، فيجب أن يكون سياسيا. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا وضع نهج شامل يقوم على تكامل أفضل بين الجهود المدنية والعسكرية. ويشجع الاتحاد الأوروبي على إجراء حوار سياسي وطني بأوسع مشاركة ممكنة وعلى جميع المستويات. وينبغي لذلك الحوار أن يجري في ظل الاحترام الكامل للدستور وبقيادة السلطات الأفغانية.

ويرتبط الاستقرار في أفغانستان أيضا ارتباطا جوهريا باستقرار المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها لمكافحة تهديدات مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام مجلس السلام المشترك بين باكستان والمسؤولين الأفغان الذي عُقد يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده تلك العملية التي تبشر بالأمل. ويقدر الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود التي تبذلها السلطات الباكستانية لمنع الجماعات الإرهابية التي تستهدف أفغانستان من الوصول إلى أراضيها، ويشجع البلدين على تعزيز تعاونهما.

ونحن مستعدون لتقديم الدعم القوي للسلطات الأفغانية في إطار التحضير للانتخابات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ونتشاطر أيضا الحس بالإلحاح الذي أعرب عنه الممثل الخاص للأمين العام في تقريره (A/63/372). والمجتمع الدولي وأفغانستان لديهما استراتيجية حُددت في عام ٢٠٠٦ في لندن وتستمر الآن في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وخريطة الطريق التي رسمت خلال المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وترتكز خريطة الطريق على شراكة متجددة محورها الالتزامات المتبادلة التي تراعي على نحو أفضل الاحتياجات المحددة للسكان.

ولتنفيذ تلك الالتزامات، لا بد من اتخاذ تدابير حاسمة وعلى وجه السرعة، ليس من جانب المجتمع الدولي فحسب، وإنما من جانب السلطات الأفغانية أيضا. وسيتعين على السلطات الأفغانية تحمل قدر متزايد من المسؤولية، ووصولاً إلى تلك الغاية، يجب عليها مضاعفة الجهود لتحسين الحكم ومحاربة الفساد.

وبوسع أفغانستان والأمم المتحدة الاعتماد على الالتزام الثابت من الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر مساهم مالي في إعادة إعمار أفغانستان. وهو يسهم بشكل خاص في بناء قدرات الشرطة الأفغانية، ولا سيما من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، والتي سيتم تعزيزها بدرجة كبيرة. وتؤدي البعثة واجباتها مع الاحترام الكامل للدور القيادي الذي تضطلع به السلطات الأفغانية وبالتعاون الوثيق مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى.

وفيما يتعلق بالحالة العسكرية، يشارك ٢٥ بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتؤلف قواتها مجتمعة نصف مجموع أفراد كتيبة القوة الدولية

على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، دليل على عدوانية القوى المتشددة، التي تجهد لكي تتولى السلطة، وهي مستعدة للتضحية بأرواح المدنيين المسلمين، بغية تحقيق أهدافها، والاستئثار بالسيطرة على البلد.

في هذا السياق، نعتقد أنه من الأساسي ألا نغفل سياسة عزل قادة المتطرفين، ولا سيما أولئك المدرجون على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن، المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مع إتاحة الفرصة لصغار أفراد طالبان، الذين لم تتلخأ أيديهم بجرائم عسكرية، لكي يعودوا إلى حياتهم المسالمة. وعلى أساس هذا التفاهم وحده، يمكن لعملية المصالحة الوطنية أن تكون فعالة.

إننا نولي اهتماماً خاصاً لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي أصبح أحد المصادر الأساسية لتمويل الأنشطة الإرهابية. فالإرهابيون وتجار المخدرات ينسّقون أنشطتهم تنسيقاً وثيقاً بشكل متزايد. ومن المؤسف، في الوقت نفسه، أن الجهود الدولية لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات، والاتجار بها من أرض أفغانستان، لا تزال غير فعالة. ويشكل الإنتاج الواسع النطاق للمخدرات في أفغانستان تهديداً حقيقياً للمجتمع الدولي برمته.

في هذا السياق، نعتقد أنه من المهم تكثيف جهود مكافحة المخدرات، على أراضي أفغانستان نفسها، وفي ما حولها على السواء - بما في ذلك إتلاف محاصيلها، ومحاكمة تجارها، واستحداث محاصيل زراعية بديلة وبذل جهود لكبح البطالة - بإقامة نظام من أحزمة مكافحة المخدرات والأحزمة الأمنية المالية، مع إيلاء دور تنسيقي للأمم المتحدة، وبمشاركة البلدان المجاورة. ولا يمكننا أن نحقق أهدافنا بمجرد قطع الطريق على شحنات المخدرات، ولكن كذلك بإحكام المراقبة على تحويلات الأموال الناتجة عن عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً الالتزام الثابت للاتحاد الأوروبي بدعم جهود الشعب الأفغاني حتى يتمكن من تحقيق السلام والأمن والتنمية في أقرب وقت ممكن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، أي جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان.

تحافظ بلداننا على علاقات عريقة ووثيقة مع أفغانستان. وإحدى الأولويات الهامة لأنشطة منظمة شنغهاي للتعاون تقديم المساعدة لتطوير دولة أفغانستان الجديدة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية ومستدامة في هذا البلد. وبصفتنا جيران قريين لأفغانستان، فإننا نشعر بالقلق طبعاً حيال المشاكل والتحديات الجديدة التي تواجهها الدولة اليوم، لأنها تؤثر سلباً على الحالة في المنطقة. والتدهور المتواصل في الحالة العسكرية والسياسية في أفغانستان، والارتفاع المتزايد في الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود وغيرها من المخاطر، تستلزم عملاً متضافراً من جانب المجتمع الدولي.

إن الدول الأعضاء في منظمنا شاركت بنشاط، بمشاركة ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء، في الجهود لتوفير الأمن والاستقرار على أرض أفغانستان، وللمساعدة في إعادة بنائها الاجتماعي والاقتصادي. وسنواصل استخدام فريق الاتصال الخاص بأفغانستان، التابع للمنظمة، مع آليات أخرى، لوقف المخاطر المنبعثة من أرض ذلك البلد.

نظراً للنشاط الإرهابي المكثف الذي تقوم به قوات طالبان والقاعدة وغيرهما من المتطرفين، فإن الحالة الأمنية لا تزال مصدر قلق عميق. وحجم الاعتداءات الإرهابية في كابل ومناطق أخرى من البلد، والاعتداءات المتتالية بازدياد

الأمنية تدابير تمنع وفيات المدنيين المسالمين، نتيجة الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة، بما في ذلك عمليات القصف.

في هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً أنه ليس هناك بديل عن الحاجة الماسة، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الأخير، إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي، لمنع خسارة الأرواح بين السكان المدنيين. وهذا هدف بالغ الأهمية في سياق إحلال الاستقرار البعيد المدى في أفغانستان، الأمر الذي أعاد تأكيده كل من القادة الأفغان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون مقتنعة بأنه سيكون من المستحيل تسوية الحالة بفعالية في أفغانستان، وحل المشاكل الخطيرة التي تواجه حكومة البلد الآن، بدون نهج تكاملي من جانب المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. كما أن ذلك لن يكون ممكناً بدون إعطاء كابل المزيد من الاستقلال في حل المشاكل المحلية. فيجب، أولاً، تهيئة الظروف التي تسمح للحكومة الأفغانية بتوفير الأمن على أرض البلد دون الاعتماد على أحد. ومما يكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد، إنشاء قوات مسلحة وطنية فعالة حقاً، ووكالات لإنفاذ القانون، مزودة بأسلحة حديثة.

ولا يمكن تسوية الحالة في أفغانستان بالوسائل العسكرية الصرف. وسيكون من المستحيل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين هناك بدون الانتعاش الاقتصادي للبلد. ويجب دعم الخطوات المتخذة في مجال الأمن بتدابير حقيقية تستهدف إعادة البناء الاقتصادي الاجتماعي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، ننوي إجراء المزيد من تطوير تعاوننا المتنوع مع أفغانستان، بما في ذلك تنفيذ مشاريع للانتعاش الاقتصادي - الاجتماعي والتنمية في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وأنشطة إجرامية أخرى، بما فيها تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية.

تعتقد دول منظمة تعاون شنغهاي أنه من المهم للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، المنتشرة في أفغانستان بموجب تفويض من مجلس الأمن، أن تولي المزيد من الاهتمام لمهمة مكافحة إنتاج المخدرات الأفغانية وتهريبها - بالتعاون طبعاً مع حكومة أفغانستان، والبلدان المجاورة وغيرها من البلدان المعنية. ومن المهم أيضاً أن القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨)، الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخراً، يركّز جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية على توثيق التعاون مع حكومة أفغانستان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الإقليميون. وفي ضوء الترابط الوثيق بين الأنشطة الإرهابية وإنتاج المخدرات، لن تكون جهود تلك القوة كاملة الفعالية بدون مكافحة خطر المخدرات.

إننا نواصل جهودنا المشتركة لإيجاد تفاعل وثيق مع البلدان المعنية الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، لإقامة شبكة شراكة عريضة للتصدي لمخاطر الإرهاب والمخدرات. ونحن نقوم بتحضيرات عملية لمؤتمر خاص حول أفغانستان، من المزمع عقده برعاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، لمناقشة الجهود المشتركة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. ونأمل أن تلقى هذه المبادرة الدعم من الأمم المتحدة ومن جميع الدول المشاركة بنشاط في تقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه بأنه يجب توفير الحماية للسكان المدنيين في أفغانستان، ليس من الإرهابيين فحسب، ولكن من العواقب غير المتعمدة لعمليات قوات التحالف أيضاً. فالحوادث التي تطال المدنيين، والتي أصبحت أكثر تكراراً مؤخراً، تقوّض ثقة السكان المحليين بالجهود الدولية في أفغانستان. ومن الأساسي أن تتخذ القوة الدولية للمساعدة

علاوة على ذلك، فقد استغل أولئك المتطرفون تلك الفرصة لتعزيز مواقعهم في الحكومة في عدة مقاطعات. وتشير الحالة الناتجة عن ذلك الشكوك حيال الفكرة القائلة بأنه من الممكن تحقيق أي شيء إن تعاملنا بشكل ودي مع المتطرفين. ونحن نعتقد أنه من الضروري عزل المتطرفين، وخاصة المدرجون على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وعلى الرغم من الانخفاض في زراعة الخشخاش المسجل هذه السنة، وتناقص حجم المواد المخدرة المنتجة، إلا أن الوضع المتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان لا يزال خطيراً جداً. وقد تكثف التعاون بين منتجي المخدرات والمجموعات الإرهابية، وخاصة في الجزء الجنوبي الغربي من البلد. ونحن نعتقد بأنه لن يساعدنا على وضع حد لتجارة المخدرات، التي تمثل مصدر تمويل رئيسي للإرهابيين سوى إعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي على مستوى أفغانستان بأسرها وجهود المجتمع الدولي المتناسقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ونحن نؤيد تعاوننا دولياً شاملاً لتحقيق أهداف الإعلان النهائي لمؤتمر موسكو الوزاري المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان. وسوف يتطلب ذلك إنشاء أحرمة أمنية مالية ولمكافحة المخدرات حول أفغانستان. وبالطبع، علينا أيضاً أن نكفل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، ولا سيما فيما يتعلق بالأفراد الذين يدعمون المجموعات الإرهابية. وسوف تكون مواجهة إنتاج وتوزيع الهيروين المنتج في أفغانستان على نطاق واسع ممكنة فحسب من خلال وضع نظام دولي للسيطرة الفعالة على الاتجار بتلك المادة غير مشروعة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوي (ميانمار).

ومن الضروري احترام القيم الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد العريقة منذ قرون، لشعب أفغانستان المتعدد الأعراق والأديان، وجمع القوات المتقاتلة في أفغانستان معاً على هذا الأساس.

إن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تؤيد مشروع القرار (A/63/L.17)، عن أفغانستان، الذي اشتركت في إعداده مجموعة كبيرة من مقدميه. ونأمل أن يؤدي اتخاذه بتوافق الآراء إلى النهوض بجهود المجتمع الدولي في أفغانستان.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم لي أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.

منذ الإطاحة بطالبان، حققت أفغانستان نجاحاً ملموساً في مجالات بناء الدولة وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في البلد، بمساعدة المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يواجه تهديدات وتحديات خطيرة في مجال الأمن. والحالة العسكرية والسياسية في جمهورية أفغانستان الإسلامية لا تزال تشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

لقد كثف متطرفو الطالبان وتنظيم القاعدة من جهودهم لمحاربة قوات الحكومة والمجتمع الدولي في البلد. وهم يسيطرون من فترة إلى أخرى على مناطق من البلد، حيث ينشئون هياكل موازية للحكومة. إن أنشطة الإرهابيين منظمة، وحركة الطالبان تستخدم العمليات الانتحارية والاختطاف بنشاط لكي ترهب المدنيين الذين يدعمون الحكومة الشرعية.

ومن الواضح أن الجهود لإشراك ما يسمى بالمعتدلين من الطالبان في هياكل الحكومة لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

بالمخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية الهادفة، ضمن أمور أخرى، إلى تمويل الإرهاب.

ومن غير الممكن تحقيق استقرار الوضع العسكري والأمني في أفغانستان من دون تنسيق جهود المجتمع الدولي برعاية الأمم المتحدة. إن الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدون لتقديم الدعم لجهود بناء الدولة في أفغانستان. وبشكل خاص، فإننا جاهزون لتقديم الدعم في مجال التعاون الإقليمي في مجالات من قبيل الأمن وإعادة الإعمار الاقتصادي ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

كما نعتقد بأنه من المهم استخدام إمكانيات شركاء أفغانستان الإقليميين لتنفيذ المشاريع لإعادة بناء بنية البلد الأساسية للطاقة والنقل.

وقد يكون التعاون الشامل بين أفغانستان وبلدان المنطقة عنصراً مهماً في إيجاد حل شامل للصراع. ونحن نعتقد بأن جهود المجتمع الدولي لتدعيم استقرار الحالة في أفغانستان ولمكافحة تهديدات الإرهابيين والمتطرفين المنطلقة من البلد لن تكون ناجحة ما لم تُهيأ الظروف لتزويد حكومة أفغانستان بالقدرة الذاتية على توفير الأمن على أراضيها. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء قوات مسلحة وطنية قادرة على القيام بالعمليات ووكالات لإنفاذ القانون تمتلك معدات حديثة أمر ذو أهمية خاصة.

يجب تعزيز جهود تحسين الوضع الأمني في المنطقة عبر جهود المجتمع الدولي لتهيئة فرص اقتصادية ووظائف لشعب أفغانستان، وخاصة الشباب منهم. أولاً وقبل كل شيء، من الممكن تحقيق استقرار الوضع في أفغانستان عبر تعزيز هيكلية الحكومة وإعادة بناء الاقتصاد ومواجهة المشاكل الاجتماعية الحادة وتحسين حياة الشعب الأفغاني. وسوف يواصل أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي مساهمتهم في ذلك الجهد.

وتشدد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)، ونحن مستعدون للعمل من أجل ذلك الهدف. وللمنظمة خبرة كبيرة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها في أفغانستان. وعملية القناة، التي أصبحت جهداً دائماً في أيلول/سبتمبر هذه السنة، هي واحدة من أنجح الأمثلة وأكثرها فعالية عن تعاون منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مواجهة التجارة الدولية للمخدرات. وتزداد المشاركة في عملية القناة كل سنة. وإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فقد ضمت عملية هذه السنة عدة دول مراقبة، من قبيل أذربيجان وإستونيا وأوكرانيا وبولندا وتركمانستان والصين ولايتيا ولبنان ومنغوليا والولايات المتحدة الأمريكية. وللمرة الأولى، شارك في العملية أيضاً ممثلون عن وكالات إنفاذ القانون من رومانيا وسوريا، كما شارك فيها ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجموعة الأوروبية - الآسيوية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي سياق العملية، فقد تم وضع آليات فعالة في السنوات الأخيرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات على طول الطرق الشمالية من أفغانستان إلى أوروبا. ونتيجة لعملية ٢٠٠٨، فقد ضبطت الوكالات الأمنية التابعة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي حوالي ١١,٥ طناً من المخدرات، بما في ذلك طن واحد من الهيروين، و ٤,٥ أطناناً من الحشيش، وما يزيد عن ١١ كيلوغراماً من الكوكايين و ٤٠ كيلوغراماً من المخدرات التركيبية.

وينبغي لجهود إنشاء أحزمة أمنية مالية حول أفغانستان أن تتمم العمل من أجل تعزيز حواجز لمكافحة المخدرات. والغرض من ذلك تعزيز السيطرة على تحركات تدفق الأموال عبر الوطنية الناتجة عن الاتجار غير المشروع

كل شيء مصالحة وطنية شاملة بين كافة فئات الشعب الأفغاني، كما دعا إلى ذلك مرارا السيد الرئيس "كرزاي" ومن قبله المجلس التشريعي. وعلى أن تكون هذه المصالحة مصحوبة بمجهود مواز في مجال التنمية من أجل توفير ظروف اقتصادية واجتماعية تضمن حياة كريمة لكافة أبناء أفغانستان وتغنيهم عن اللجوء إلى وسائل الكسب غير المشروع ومنها الاتجار بالمخدرات. وتسهم في مكافحة الفساد، والقضاء على التطرف وتمكن الحكومة الأفغانية من استعادة ثقة السكان في قدرتها على تلبية حاجاتهم الأساسية. إن وضع أيدينا على أعيننا لن يغير شيئا من الحقائق. إن باب الأمن والسلام والرخاء والاستقرار في أفغانستان لا يمكن الولوج إليه إلا من خلال المصالحة الوطنية الشاملة التي تستوعب كافة فصائل وفئات الشعب الأفغاني. ولو كان السلام يأتي من خلال السلاح والعمليات العسكرية لتحقيق ذلك في أفغانستان منذ زمن طويل.

يعرب وفد بلادي عن قلقه الشديد تجاه أزمة الغذاء التي قد يواجهها الشعب الأفغاني بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الغذاء ويخشى أن تفاقم الأزمة المالية العالمية أزمة الغذاء في أفغانستان كما في غيرها من الدول النامية. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في مطالبة المجتمع الدولي بضرورة الاستجابة إلى النداء الذي أطلقه نائب رئيس جمهورية أفغانستان والأمم المتحدة لتأمين مبلغ ٤٠٤ ملايين دولار لمواجهة هذه الأزمة. كما نأمل أن يتم الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية للتنمية، والإيفاء بالتعهدات المالية التي أعلن عنها بمؤتمر باريس المعقود في حزيران/يونيه الماضي.

أشار تقرير الأمين العام (A/62/722) الصادر خلال شهر آذار/مارس الماضي إلى انتهاكات وحالات تعذيب وإساءة معاملة للمحتجزين، وادعاءات تتعلق بالاعتقال التعسفي لمدد طويلة في أماكن الاحتجاز التي تديرها القوات

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): تصادف هذه الأيام الذكرى السابعة لسقوط نظام طالبان المتخلف، وهو حدث علق عليه الشعب الأفغاني كثيرا من الآمال في أن يكون بداية عصر جديد ينهي سنوات العزلة والحروب ويجلب له الأمن والرخاء. إلا أن الأوضاع كما يرسمها التقرير الوارد في الوثيقة A/63/372 للأسف لا تنبئ بأنه تحقق الكثير مما حلم به الشعب الأفغاني. ويرجع التقرير ذلك إلى عدة أسباب أهمها الارتفاع الحاد في أنشطة حركة طالبان والجماعات المسلحة الأخرى المناوئة للحكومة الأفغانية، وهشاشة مؤسسات الدولة وعدم قدرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تلبية الحاجات الأساسية للشعب الأفغاني في دولة يقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على زراعة وبيع المخدرات.

كما يؤكد التقرير أن الأوضاع قد بلغت أقصى درجات التدهور منذ سقوط طالبان سنة ٢٠٠١، حيث ارتفع عدد القتلى المدنيين نتيجة الأعمال الحربية إلى ٤٤٥ ١ خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، أي بزيادة قدرها ٣٩ في المائة عن نفس المدة من العام الماضي.

وما يثير القلق في هذا الخصوص أن ٤٠ في المائة من هذه الوفيات تعزى إلى هجمات القوات الدولية والقوات المناصرة للحكومة الأفغانية، رغم كل الانتقادات والمناشدات والبيانات المحلية والدولية التي تطالب باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين وعدم تعريضهم للخطر وتعزيز الثقة بين المواطن الأفغاني من جهة الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من جهة أخرى. ولعلكم سمعتم جميعا تصريحات الرئيس الأفغاني في هذا الخصوص.

هذا يقودنا إلى نتيجة بديهية مفادها أن الحل يتطلب مقاربة شاملة لا تقوم فقط على استعمال القوة والغارات الجوية لتحقيق الاستقرار، بل يتطلب في المقام الأول وقبل

٣٥ عاما والألم والمعاناة الذين لا يمكن تصورهما لبلد دون أن تشير إليهما وسائل الإعلام الدولية إلى حد كبير إلا بشكل عابر. وأود أن أشرح لماذا أشعر بقوة تجاه الحالة في أفغانستان.

إن باكستان تتمتع بعلاقة منذ زمن طويل مع هذا الجزء من العالم. ولم تولد هذه العلاقة مع إنشاء باكستان. إنها علاقة مع شبه القارة الهندية ككل، التي تمتد أراضيها الشاسعة تحت الهندوسية والبوذية، حيث أن الإسلام قد جاء في وقت متأخر، من نهر الفولغا إلى مضيق سيلان. في هذه المنطقة المترامية الأطراف، ولا سيما في وسط آسيا، تبادل شعب شبه القارة الهندية الروابط الثقافية في الواقع مع شعوبها على امتداد العديد من آلاف السنين. ولذلك، ليست باكستان وحدها بل شبه القارة الهندية التي لا تتشاطر مع شعب أفغانستان علاقة عظيمة فحسب بل أيضا تعاطفا كبيرا.

وعلى مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية، كان لباكستان مصير مشترك متأصل مع أفغانستان بصورة خاصة.

ومن غير المعروف للجميع أنه إذا حاول المرء جمع النفقات التي تقاسمتها باكستان مع أشقائها في أفغانستان، فقد يندهش إذا وجد أن لدينا أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني وتحملنا نفقات تقديم مواد غذائية لهم بما يزيد عن فترة ٣٣ عاما في باكستان بتكلفة تقدر بنحو دولار واحد عن كل شخص لكل يوم. ويصل المبلغ إلى ٣٥ بليون دولار. وبما أن تكلفة الغذاء خمسين في المائة من النفقات اليومية للشعب فينبغي إضافة ٥٠ سنتا أخرى للتعليم والصحة وأشياء أخرى عديدة عندها يبلغ المجموع الكلي أكثر من ٧٢ بليون دولار خلال تلك الفترة الزمنية. وإذا ما أخذ المرء في الاعتبار النفقات الرأسمالية للإسكان وغيرها الكثير من الأشياء فإن ذلك المبلغ سيتضاعف مرة أخرى. فقد أنفق

الدولية، وعدم تمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من تقييم هذه الادعاءات. ولم يرد في تقريره الأخير (A/63/372) ما يفيد أنه تم إحراز أي تقدم في هذا الصدد، بل يؤكد التقرير أن الحالة ما زالت على ما هي عليه وأن السجون تعاني من إهمال خطير في أفغانستان. لذا يعرب وفد بلادي عن قلقه تجاه هذه الحالة وينادي باحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وعندما نقول بما تقدم، لا ننكر أنه تم حتما تحقيق بعض التقدم في كثير من المجالات، خاصة فيما يتعلق بإزالة الألغام ومكافحة المخدرات والبنية الأساسية لكن يجب أن نقر كذلك بأن هناك أوجه قصور، رغم كل الجهود والتعهدات الدولية المبذولة، ينبغي الوقوف عندها وإعادة النظر فيها، والبحث عن أسبابها ومصادرها.

أخيرا، نؤكد على ضرورة توفير الموارد والخبرات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة، وذلك لتضطلع بالولاية الموسعة التي أوكلت إليها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨). ونأمل في هذا الصدد أن تقوم الدول المانحة بالإيفاء بالتعهدات التي التزمت بها في مؤتمر باريس. كما نؤكد على ضرورة توفير الموارد اللازمة للبعثة لكي تتمكن من الإيفاء بمسؤولياتها تجاه تنفيذ الولاية الممنوحة لها خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم وحماية سير مراحل العملية الانتخابية بكل مصداقية. إلا أننا نؤكد كذلك على أن نجاح نتائج هذه الانتخابات لا يتوقف فقط على النواحي الإجرائية بل أيضا على مشاركة كافة فئات الشعب الأفغاني العظيم.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اليوم في الواقع يوم ميمون، حيث أن العالم قد اجتمع ليتكلم في موضوع تم تجاهله لفترة طويلة ولم يحز على نصيبه من الاهتمام العالمي على النحو الواجب. إنني أتكلم عن الحرب والمأساة الدائرة رحاها في أفغانستان لأكثر من ٣٠ إلى

باكستان ملتزمة بتقديم ما يربو على ١٠.٠٠٠ من القوات في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن أكبر المساهمين في هذا الميدان. غير أن الجمعية ستندesh عندما تعرف أن لدينا ١١٠.٠٠٠ من القوات على حدودنا مع أفغانستان تعمل على منع تسرب تلك الحرب الهائلة ليس إلى أجزاء أخرى، في باكستان فحسب، بل أيضا إلى جيراننا نحو بحر العرب وجارتنا الهند. وهذه المساهمة نمولها بالكامل من ترتيباتنا المالية الخاصة وخزيتنا، مما كلفنا ثمنا باهظا ودفعنا إلى حافة صعوبات مالية شديدة نواجهها اليوم.

لقد كان رد الفعل شديدا للغاية في باكستان. ونتيجة لدورنا في حملة مكافحة الإرهاب تدهورت بحدة البيئة الأمنية في جانبنا من الحدود. حيث سقط آلاف الضحايا من المدنيين الأبرياء نتيجة للإرهاب في باكستان. ومراعاة لمشاعر أبناء شعبنا تسعى جاهدة الحكومة الديمقراطية لتحقيق توافق آراء وطني لمواجهة الإرهابيين وهزيمتهم.

إن دعمنا للجهود الدولية في أفغانستان يتطلب تعاوننا متبادلا يركز على النية الحسنة واحترام كل طرف السيادة والسلامة الإقليمية للطرف الآخر والالتزام المتبادل بعدم السماح باستخدام أراضي أحدنا ضد الآخر. وكما ذكر الرئيس زارداري لا يمكننا أن نسمح لهؤلاء الناس بانتهاك أراضينا وسيادتنا.

إن التعاون الأمني ما هو إلا جانب واحد من علاقتنا المتعددة الأبعاد مع أفغانستان التي يجري تعزيزها باستخدام سائر التدابير التي أود أن أعدها. أولا، تقرر في الآونة الأخيرة تحسين العلاقات الثنائية مع أفغانستان وبعقد حوار استراتيجي بصورة منتظمة على مستوى وزراء الخارجية.

ثانيا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر استضافت باكستان اجتماعا مصغرا لمجلس اللويا جيرغا الأفغاني واعتمد

أكثر من ١٥٠ بليون دولار على مر سنين عديدة ولكن بتكلفة باهظة لدولة مثل باكستان. وقد يندesh المشاركون إذا عرفوا أن إجمالي الناتج المحلي لباكستان هو ١٥٠ بليون دولار. وأن مبلغ ١٥٠ بليون دولار هو ما تقاسمناه مع أفغانستان على مر هذه السنوات العديدة.

لذلك نتقاسم مصيرا مشتركا. فالسلم والاستقرار في البلد شرط لا غنى عنه للسلم والاستقرار في البلد الآخر. فنحن ملتزمون التزاما شديدا ببيئة يسودها السلم والاستقرار في المنطقة وهي لازمة لازدهار الشعبين وتنميتهم. وانطلاقا من هذا المنظور نشارك في هذه المناقشة، ولا بد لنا من أن نبلغ الجمعية بذلك، وبما أن والدتي أفغانية فلاني أشارك بنصبي من الدم الأفغاني.

إن تحقيق سلام واستقرار وتنمية بصورة دائمة في أفغانستان هدف يتقاسمه المجتمع الدولي. ونجاح الجهود الدولية في أفغانستان حيوي للسلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي. وأفغانستان مسالمة ومزدهرة أولا وأخيرا ليس في مصلحة باكستان فحسب بل في مصلحة العالم. وأود أن أبلغ الجمعية أنه ما عدا إخواننا الأفغان، ما من بلد أو شعب عانى لعقود أكثر من باكستان من الآثار المباشرة من الصراع وعدم الاستقرار في أفغانستان.

إن باكستان تستضيف أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم منذ الثمانينات، وقد قاسينا من انعدام الأمن السياسي ومن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لحرب طال أمدها في أفغانستان، ومع وجود أعداد هائلة من اللاجئين في باكستان وتبدى مظاهر ذلك في قيام عناصر القاعدة وطالبان باجتياز الحدود إلى باكستان وتشجيع نفس العناصر في جانبنا من الحدود.

إن مساهمة باكستان وتضحياتها في الكفاح ضد الإرهاب لا نظير لها. ولا بد للجمعية من أن تعرف الآن أن

السنوات الأخيرة. ومن الحتمي الآن توطيد هذا الموقف وترسيخه.

ولكفالة الفعالية والنجاح لا بد من أن تركز هذه الاستراتيجية على الملكية الأفغانية. إن بناء القدرات في جميع الميادين وعلى جميع الصعد، ينبغي أن يكون عنصرا جوهريا في هذه الاستراتيجية. ويبين تقرير الأمين العام فجوات وأوجه قصور خطيرة في هذا الصدد لا بد من معالجتها.

إن انعدام الأمن ما برح يمثل مشكلة وشاغلا رئيسيين. ويجب معالجة مسألة الأمن من جميع جوانبها، بما في ذلك المخاطر التي يشكلها متمرّدو طالبان والقاعدة، وأمراء الحرب، والصراعات الطائفية والمجموعات الإجرامية وغيرها من المجموعات المسلحة بصورة غير مشروعة والعناصر المرتبطة بتجارة المخدرات التي تزداد قوة، وهي مخاطر طال أمدها. ومن الواضح أن هذه المشاكل تضرب جذورها بصورة رئيسية في أفغانستان، وتجب معالجتها وفقا لذلك. ومع ذلك لا يمكن فصل الأمن عن المسائل الأوسع المتمثلة في المصالحة وتحسين الحكم والتنمية وإعادة الأعمار. وهذا الكم الهائل من التحديات يتطلب جهودا جماعية تركز على تعاون ومسؤولية يتقاسمهما الجميع.

إن السيطرة على الحدود الدولية بين أفغانستان وباكستان أيضا مسؤولية مشتركة، فقد اقترحت باكستان عدة خطوات، بما فيها بناء القدرات، واقتسام المعلومات الاستخباراتية والتدابير العسكرية التي يمكن أن يتخذها جميع الأطراف للنهوض بجهود التعاون القائمة على المسؤولية المتقاسمة وتحاشي الإجراءات الانفرادية، لتناول التحدي الأمني على نحو أكثر فعالية. ونحن مصممون على الاضطلاع بنصينا من ذلك. وما زلنا ملتزمين بالتعاون مع أفغانستان وقوات المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف. وتواصل اللجنة

بالإجماع إعلان إسلام أباد الذي نص على اتخاذ عدد من القرارات الهامة ستساعد في زيادة التعاون بين شعبي دولتيها.

ثالثا، إن الاجتماع الثلاثي الذي انعقد في اسطنبول في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وشارك فيه الرئيس كرزاي ورئيس الوزراء جيلاني ورئيس الوزراء، أردوغان يبرز الالتزام بمواصلة العملية. ونقدر أيما تقدير المساهمة التركية الإيجابية والمخلصة والبناءة والتي تضرب مثلا رائعا يُحتذى به في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

رابعا، من المتوقع للجنة الاقتصادية المشتركة بين باكستان أن تجتمع في كابول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتجري الإعدادات حاليا من أجل عقد المؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث بشأن أفغانستان في إسلام أباد في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من المشاكل التي تواجهها باكستان، ما فتئت تقدم المساعدة في جهود إعادة الإعمار في أفغانستان. وقد استخدمنا مبلغ ١٣٠ مليون دولار فعلا من أصل إجمالي التزامنا، ٣٢٠ مليون دولار، بمختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية في أفغانستان. وعلى الرغم من النقص في القمح في باكستان، نقدم ٥٠ ٠٠٠ طن من ذلك الغذاء الأساسي بأسعار تفضيلية إلى أصدقائنا وجيراننا في أفغانستان. وفي الوقت نفسه نواصل استضافة أكثر من مليونين لاجئ أفغاني في بلادنا بتكلفة هائلة ومستمرة.

إن تقرير الأمين العام الأخير (A/63/372) يرسم صورة مختلطة وتدهورا شاملا في الحالة في أفغانستان. التحديات هائلة ولكنها ليست مستحيلة. فهي تتطلب ردا متكاملا وشاملا. إذ لا يوجد حل سريع للمشكلة. ومن الواضح أن أفغانستان لا يمكنها أن تتناول تلك التحديات لوحدها. فهي تتطلب مشاركة والتزام مستدامين من جانب المجتمع الدولي. وقد حققت أفغانستان تقدما هائلا في

طفرة في التنمية الاقتصادية وإعادة البناء. فهناك حاجة إلى جهد إنمائي كبير لعكس مسار الحالة في أفغانستان.

ونعرب عن امتناننا لوفد ألمانيا الذي تولى مرة أخرى تنسيق عملنا بشأن مشروع القرار لهذا العام (A/63/L.17)، الذي يقدم نظرة شاملة عن الحالة في أفغانستان. ويسعد باكستان أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

إن التعاون المتبادل والدعم هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان والمنطقة. واهتمام باكستان بهذا الهدف والتزامها به في منتهى الوضوح والقوة. فبالإضافة إلى أفغانستان، ستكون باكستان هي المستفيدة الرئيسية من السلام في أفغانستان. فهو يمكننا من استعادة الهدوء في مناطقنا الحدودية. وسيمكن ملايين اللاجئين الأفغان المتبقين من العودة الكريمة والمستدامة إلى وطنهم. ومن الناحية الاستراتيجية، سيمكن السلام بلدينا من أن يصبح مركزا للتجارة فيما بين المناطق وممرًا للعبور وللطاقة مع جارتنا الهند، مما سيوفر دفعة قوية لأهدافنا في السلام والتنمية الاقتصادية. وقد عقدنا العزم على ألا ندخر جهدا لتحقيق تلك الأهداف من أجل السلام والازدهار لشعبنا ولمنطقتنا، وتحديدًا لشعب أفغانستان.

السيد المطيري (الكويت): يطيب لوفد بلادي أن يتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، بالشكر والتقدير على جهوده المخلصة لكفالة النجاح وتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. كما نود أن نشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وجهود جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون الاضطلاع بمهام عملهم في ظل ظروف صعبة ومتزايدة الخطورة، والذين كانت شجاعتهم والتزامهم أساسين لإحراز التقدم الحاصل على أرض الواقع في أفغانستان.

الثلاثية أداء دور هام وينبغي الاستفادة منها بشكل كامل في هذا المجال.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يتصدى على نحو عاجل للحالة الإنسانية المتدهورة في أفغانستان، والتي يزيد من تفاقمها الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. وفي معركة كسب القلوب والعقول، فإن التحرر من العوز ضروري بقدر التحرر من الخوف، الأمر الذي يتأثر سلبا أيضا بالزيادة غير المبررة في عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان.

علينا أن نبني السلام في أفغانستان من منطقة إلى أخرى، وأن نستخدم الحوافز وعوائد السلام.

كما أن المصالحة الوطنية الحقيقية ضرورية لنجاح الجهود الأفغانية والدولية لتحقيق السلام والاستقرار للبلد. وكسب تأييد الأغلبية المسالمة أمر أساسي لعزل التمرد وكسر شوكتهم. ونحن ندعم جهود المصالحة التي يقوم بها الأفغان وغيرهم كجزء من النهج الشامل.

إن الأمم المتحدة لها دور مركزي في الجهود الدولية في أفغانستان. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لها ولاية محددة جيدا. ونحن ندعم جهود السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، في تنفيذ تلك الولاية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين التنسيق العام من أجل دعم فعال يركز على إنجاز العمل.

إننا نتفق مع ملاحظات الأمين العام بأن النجاح سيتوقف في النهاية على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بأفغانستان. وتوصيته بشأن الحاجة إلى طفرة سياسية تصيب الهدف. وهي تؤكد الحاجة إلى النظر أبعد من الخيار العسكري، فمع كونه ضروريا، إلا أنه ليس الحل الوحيد. وفي رأينا، يجب أن تكمل ذلك

إزاء الوضع المتردي هناك، حيث أن التحديات أكبر من أن تواجهها الحكومة الأفغانية منفردة، خصوصاً مع تتابع الأزمات، الأمر الذي نتج عنه عدم خضوع أجزاء كبيرة من الأراضي الأفغانية لنفوذها، وأعطى الفرصة للتنظيمات المتمردة للعودة من جديد وسط أنباء عن تزايد نفوذها في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد.

وأفغانستان تئن تحت وطأة الأوضاع الصعبة التي طال أمدتها، والوضع الأمني آخذ في التدهور، خاصة مع تزايد عمليات القتل والاختطاف التي تستهدف الأبرياء الذين أصبحوا أهدافاً سهلة للمجموعات الإرهابية، وليس عنا ببعيد الهجوم الانتحاري في أيلول/سبتمبر الماضي الذي أودى بحياة طبيبين وسائقهما أثناء عملها في مجال التطعيم ضد مرض شلل الأطفال. كما شهد الأسبوع الماضي مقتل عشرين جندياً أفغانياً وأجنبياً في تفجير انتحاري نفذته حركة طالبان في ولاية وردك جنوب العاصمة الأفغانية. وفي هذا الصدد، تدين دولة الكويت تصاعد أعمال العنف والهجمات الانتحارية التي أدت إلى ازدياد عدد الضحايا من المدنيين وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والعديد من موظفي وكالات المعونة الأفغانية والدولية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

لقد ازدادت الاحتياجات الإنسانية إلى حد كبير خلال السنة الماضية في أفغانستان، خاصة مع النقص في الغذاء الناتج عن الجفاف وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. ودولة الكويت تناشد وبشكل عاجل جميع الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالمبادرة إلى تقديم المساعدات الممكنة إلى أفغانستان. وتدعو الدول إلى الالتزام بما أقر في مؤتمر باريس الدولي للأطراف المانحة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي ركز على الاستراتيجية الوطنية لتنمية أفغانستان.

كما نتقدم بالشكر لممثل ألمانيا الذي قدم مشروع القرار الخاص بالحالة في أفغانستان الذي شاركت بلادي في تقديمه، ويشدد على الدور الأساسي والحيادي للأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها لجهود المجتمع الدولي.

لقد عانت أفغانستان من ويلات الحرب التي ألحقت الدمار بالبنى الأساسية المرتبطة بخدمات الماء والكهرباء والنقل والاتصالات، كما نالت الحرب من قطاعات التعليم والصحة والزراعة، ناهيك عن الخسائر البشرية الهائلة التي طالت الجميع، سواء من المواطنين الأفغان أو الأجانب أو العاملين في جهود الإغاثة الإنسانية. وتفاقم الوضع الإنساني في أفغانستان وبلغ مرحلة خطيرة جداً، خصوصاً إذا ما علمنا أن عام ٢٠٠٨ هو الأسوأ منذ بدء العمليات العسكرية، حيث أصبحنا نشاهد العنف يطال أغلب أجزاء أفغانستان، وباتت القوات الدولية تواجه معضلة حقيقية، حيث كان الهدف من شن الحملة العسكرية آنذاك القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة ومساعدة أفغانستان في إكمال عملية الانتقال السياسي، وتقديم الدعم لحكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى إعادة بناء البلد وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية. ولكن بعد مضي سبع سنوات على بدء الحملة، نستطيع أن نقول إن ما تحقق لغاية الآن أقل من مستوى الطموح.

ومع هذا، لا ننكر أن هناك بعض الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بإجراءات إزالة الألغام وتطوير الجيش والشرطة وإصلاح القضاء وسيادة القانون ومكافحة المخدرات، لكن هذا التقدم لا يزال بطيئاً في ظل المستجدات الحالية على الساحة الأفغانية.

إن دولة الكويت وبعد إطلاعها على تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/63/372)، تعرب عن قلقها

التحديات والصعوبات التي تكتنف جهودنا لمساعدة أفغانستان.

وكما يؤكد كل من مشروع القرار وتقرير الأمين العام المعروض علينا، فإن تصاعد عدد الهجمات غير المتناظرة في مناطق خالية من طالبان والقاعدة أمر يثير بالغ القلق. فهناك هجمات على المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية والموظفين الدوليين وأعضاء السلك الدبلوماسي - بما في ذلك بعثتنا في كابول. وفي حين ندين بحق مرتكبي تلك الأعمال الممجية، فإن المسؤولية النهائية عنها تقع على عاتق الذين يؤيدون طالبان والقاعدة والمجموعات الإرهابية والإجرامية الأخرى ويمولونها ويمكّنونها. فأعمال العنف التي ترتكبها تلك المجموعات قاسية ووحشية لكنها ليست خرقاء، حيث أنها تهدف عن قصد إلى إضعاف عزم الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. لكن، في الحقيقة، فإن ازدياد عدد أعمال العنف العشوائية التي تستهدف المدنيين فحسب يدل على بأس المجموعات الإرهابية التي لجأت إلى تحويل هزيمة استراتيجية إلى ميزة تكتيكية.

ولهذا السبب، نحتاج إلى إيلاء اهتمام للإشارات التي نبعث بها من خلال إجراءاتنا ورسائلنا. فيجب ألا نعطي الإرهابيين ومؤيديهم فرصة للراحة، بل يتعين علينا كذلك كفالة ألا يؤول قلقنا المشروع إزاء تعقّد التحدي على أنه ضعف في إرادتنا الجماعية للانتصار في هذه الحرب. ومن المهم أيضا أن نضمن ألا تتعادل كفة الإرهابيين مع كافة حكومة أفغانستان الشرعية أو المجتمع الدولي الذي يدعمها. لكن، لا بد أن نركّز على ضمان أن تكون رسالتنا واضحة وقوية - وهذا شيء نغفل عنه أحيانا في مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن أفغانستان. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود التي بذلت هذا العام لزيادة تركيز النص على عدد من الرسائل الرئيسية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى مساهمات دولة الكويت لإعادة الإعمار وبناء البنية التحتية في أفغانستان، حيث قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قرضا بقيمة ٣٠ مليون دولار، وذلك تنفيذا لما تعهد به في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في العاصمة اليابانية طوكيو، منها ١٥ مليون دولار لمشروع إعادة تأهيل طريق قندهار - سبين بوالداك، و ١٥ مليون دولار لصالح الصندوق الاستثماري لإعادة بناء أفغانستان. كما قدمت جمعية الهلال الأحمر الكويتية على مدى السنوات الخمس الماضية مساعدات تجاوزت قيمتها ٦,٥ مليون دولار، وتواصل الجمعيات الأهلية واللجان الخيرية المختلفة تقديم المساعدات.

وفي الختام، نتمنى أن تستمر المنظمة الدولية في جهودها وأن تواصل تقديم العون للحكومة الأفغانية لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد يرانايديو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الهند لعقد هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا ومنطقتنا والعالم. وأود أن أثنى على الجهود التي بذلها وفد ألمانيا في تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت إلى مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان. ويسعدنا أن نظل أحد مقدمي مشروع القرار، الذي يعتمد عادة بتوافق الآراء.

إن مشروع القرار هذا يتناول عددا قليلا من المواضيع الرئيسية. وهكذا يبدأ جزء المنطوق من النص بالمسائل المتعلقة بالأمن ويتبعها فقرات بشأن الحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهود مكافحة المخدرات، وأخيرا، مسائل التنسيق. وبالتالي، فهو يتفق مع منظورنا بشأن مضمون التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في أفغانستان. وثمة منظور مماثل في التقرير الأخير للأمين العام (A/63/372) بشأن حجم

نكفل بصورة جماعية تنسيقاً أفضل لجهودنا الجماعية في دعم حكومة أفغانستان. وعلينا، بداية، أن نبذل جهداً أكبر للتغلب على التحدي الإنساني الذي يشكله الجفاف والصعوبات المناخية وندرة الغذاء.

والعنصر الثالث هو كفالة أن تكون أفغانستان في سلام داخل منطقتها والعكس صحيح. فبدون ذلك لا يمكننا أن نأمل في استقرار أفغانستان بمفردها من الداخل. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التعاون الاقتصادي الإقليمي. وانضمام أفغانستان إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعضويتها في مجموعات إقليمية أخرى إنما يهدف إلى تنشيط صلاتها التاريخية ببلدان منطقتها. وما زال التحدي الرئيسي هو ضمان تنفيذ البرامج التي يتم وضعها في إطار الآليات الإقليمية. ويشمل ذلك التغلب بصورة فعالة على الحواجز التي تعترض التجارة البرية والعبور والتي تحول دون تشغيل الآليات لمعالجة التحديات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات والإرهاب العابر للحدود وما إلى ذلك. وهذا صحيح بصفة خاصة في الأقاليم الجنوبية والشرقية، حيث ما زال إنتاج المخدرات مشكلة مزمنة. فبدون أن تُتبع التدابير الأمنية القوية باستراتيجية أوسع للمحاصيل البديلة وتأمين وصول المزارعين إلى الأسواق، لا يمكننا أن نتوقع نجاحاً طويلاً الأجل في التصدي لإنتاج المخدرات في المنطقة.

وفي السياق الإقليمي، أود أن أؤكد مجدداً على الالتزام الوطني للهند بمساعدة أفغانستان في هذه المرحلة المعقدة في تحولها. ولا نفعل ذلك بسبب الروابط التاريخية والثقافية القديمة بين شعبنا والعلاقة الممتازة التي يتمتع بها بلدنا فحسب، بل أيضاً لأن التاريخ قد أثبت لنا أنه لا يمكن تجزئة الازدهار والأمن والتقدم على الصعيد الإقليمي. ولذلك، نبذل جهودنا المستمرة لوضع برامج مساعدتنا بطريقة تركز على تحقيق المنافع الإنمائية على كل من المستوى المحلي والمستوى الوطني الأكبر.

وبالنسبة للهند، فإن الزخم الأساسي للرسالة التي نشاهدها في مشروع القرار هذا واضح جداً، ومؤداه أن دعمنا للتحدي الرئيسي في أفغانستان والتزامنا به لا يتزعزعان. ولن نتحول عن مهمة مساعدة شعب أفغانستان لكي يستعيد السلام والنظام والاستقرار والحكم الرشيد والتنمية في بلده على أساس ثقافة أفغانستان القائمة على الاعتدال والشمول. وربما نختلف بصورة فردية حول الأولويات واختيار الاستراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف، لكن لا يمكن بحال من الأحوال أن يساء فهم العزم الجماعي للمجتمع الدولي على تحقيق الهدف الأكبر.

ومن هذا المنطلق، فإن الطريق أمامنا واضح جداً. وتؤمن الهند بأنه لا بديل عن العمل في آن واحد على تنفيذ استراتيجية ثلاثية الأبعاد في أفغانستان. ويجب أن يكون الأمن أحد عناصر هذه الاستراتيجية، لأنه بدون الأمن، لا أمل للشعب الأفغاني ولا مواطنينا في رؤية عوائد السلام بعد عقود من الصراع في أفغانستان. وبينما نقبل بالحجة - التي تبدو أكثر تواتراً في الفترة الأخيرة - أنه لا يمكن إحلال الأمن في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها، فإن العكس صحيح أيضاً: فبدون جهد عسكري قوي، لا نستطيع إحلال الأمن في أفغانستان بأية وسيلة أخرى. كذلك، ولهذا السبب، ترى الهند أن هناك حاجة إلى تنسيق أوثق بين استمرار استعمال القوة حيثما تتواجد المجموعات الإرهابية وتحقيق الأهداف السياسية لجهودنا في أفغانستان.

وينبغي أن يكون العنصر الثاني تعزيز قدرات الحكم في أفغانستان لضمان أن تتوفر لدى شركائنا الأفغان القدرة والموارد لرسم مسارهم بأنفسهم، عندما يحين الوقت للقيام بذلك. ونعتبر الجهود الإنمائية عنصراً هاماً في هذا الشأن لأنه ينبغي لأية استراتيجية طويلة المدى لاستقرار أفغانستان أن تستند إلى تحقيق زخم في الميدان، والبناء على الأرض التي يتم تطهيرها من خلال التدابير العسكرية. وهنا أيضاً، علينا أن

القرار بتوافق الآراء. ويستحق زميلنا من الوفد الألماني التقدير وهو الذي قاد المشاورات بشأن مشروع القرار.

ونحن جميعاً نعلم أن الحالة في البلد صعبة وأن الذين يعارضون الحكومة الديمقراطية يحاولون زرع الخوف والشك في عقول الشعب الأفغاني. لكن اسمحو لي أن أبرز التقدم الذي حققته أفغانستان في السنوات السبع الماضية.

الاقتصاد ينمو بشكل مطرد، بمعدل نمو سنوي قدره ١٠ في المائة تقريباً خلال السنوات الخمس الماضية. وارتفع عدد الطلاب المسجلين في المدارس في بحر خمس سنوات من أقل من مليون طالب في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٥,٦ ملايين طالب، وتحسن حصول الأطفال على الخدمات الصحية تحسناً كبيراً. وتلقى ستة ملايين طفل لقاحات شلل الأطفال حتى الآن. ولم يكن لهذا التقدم أن يتحقق دون تصميم حكومة أفغانستان وشعبها، بمساعدة من المجتمع الدولي.

وينبغي ألا نستسلم ولن نستسلم للمحاولات الرامية إلى تقويض ذلك التقدم. ونحن، المجتمع الدولي، سواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان بقوة في مساعيها لتحقيق الاستقرار والازدهار.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نواجه بشجاعة التحديات على أرض الواقع. فالأمن هو الشغل الشاغل، كما وصفه صراحة آخر تقرير للأمين العام (S/63/372). ويسرنا ملاحظة أن قدرة الجيش الوطني الأفغاني ما فتئت تتعزز وهنته على تولى المسؤولية عن أمن كابول. ونشيد أيضاً بالبلدان المشاركة في القوه الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة لتفانيها في مكافحة الإرهاب.

وصحيح أيضاً أن المشاكل لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. وننادي بضرورة اتباع نهج شامل

وأعلنت الهند مؤخراً عن زيادة التزامها نحو أفغانستان ليصل إلى ١,٢ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن أكملنا بناء الطريق السريع الذي يربط بين زارانج وديلارام في غرب أفغانستان. وهذا المشروع هو واحد من ثلاثة مشاريع للبنى التحتية الرئيسية تنفذها الهند حالياً في أفغانستان - والآخرا هما مشروع كبير لإنتاج الطاقة الكهربائية ومشروع ضخ لنقل الطاقة. وهناك مشروع كبير آخر له قيمة رمزية كبيرة بالنسبة لنا وهو تشييد مبنى البرلمان في أفغانستان. ونأمل في أن تبدأ أعمال التشييد في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي الختام، أود أن أعود إلى فحوى مشروع القرار المعروض علينا. فبالنسبة للهند، من المهم ألا يضعف وضوح رسالتنا بإضافة توقعات مفرطة تقوم على جهود تميل في نهاية المطاف إلى تكرار تطبيق نماذجنا الوطنية الاجتماعية والاقتصادية على بيئة غير مؤاتية. ويتعين أن نذكر أنفسنا بأننا لا نستطيع من الناحية الواقعية حل جميع مشاكل أفغانستان في وقت واحد. وبالنظر إلى التحدي الذي واجهنا قبل أكثر من سبع سنوات، علينا أن نعترف بأن التقدم سيستمر، لكن قطاعاً فقطاعاً وشيئاً فشيئاً.

إن الصبر والمثابرة أمران أساسيان جداً لنجاح استثمارنا على الأمد الطويل، فضلاً عن الإصغاء لآراء البلدان التي نسعى إلى مساعدتها. ولذلك السبب، تبقى عملية تحديد الأولويات بقيادة أفغانية أمراً ضرورياً.

السيد أو كودا (اليابان): اليابان ترحب بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان.

ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا (A/36/L.17). ونظراً للوضع الحافل بالتحديات التي تواجه أفغانستان اليوم، فمن الأهمية بمكان إظهار وحدة المجتمع الدولي في دعم أفغانستان عن طريق اعتماد مشروع

وحتى مع استمرار التزام المجتمع الدولي، تقع الكثير من المسؤوليات على عاتق الحكومة الأفغانية. ونرى التغيير الوزاري الذي أجراه الرئيس كرزاي مؤخرا دليلا على تصميمه على معالجة المسائل بشكل أكثر فعالية.

ونحن إذ ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية، نأمل في معالجة فعالة من الحكومة المعززة لمسائل مثل الإدارة والفساد وإصلاح قوة الشرطة ووزارة الداخلية ومكافحة المخدرات.

إن أهم الأحداث القادمة في البرنامج السياسي هي الانتخابات التي ستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وقد بدأ تسجيل الناخبين بسلاسة، وتلك بداية جيدة لإجراء الانتخابات الشرعية. ومن الضروري القيام بالتحضيرات الشاملة، بما في ذلك الانتهاء بنجاح من تسجيل الناخبين، حتى يتسنى للحكومة تنفيذ التزامها بعقد الانتخابات كما هو مخطط له.

ومهما أكدنا على أهمية البعد الإقليمي فلن نفيه حقه. ونرحب بالحوارات النشطة التي جرت مؤخرا بين أفغانستان والبلدان المجاورة. ونرحب أيضا بالزيارة المثمرة التي قام بها في الآونة الأخيرة وزير خارجية أفغانستان إلى باكستان، فضلا عن الاجتماع الثلاثي للقادة من أفغانستان وباكستان وتركيا.

وفيما يتعلق بجهودنا الذاتية في ذلك المجال، تقدر اليابان التشجيع الوارد في مشروع قرار الجمعية العامة لمبادرات مجموعة البلدان الثمانية. ويحدونا الأمل في أن تسهم تنفيذ المبادرات في بذل جهود إقليمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية وتنميتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان الثابت بأدائها الدور المناط بها من أجل مستقبل أفغانستان. وستظل أفغانستان محط اهتمامنا في الأمم المتحدة.

للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه أفغانستان. ولا يمكن تحقيق أهداف الأمن والإدارة والتنمية بصورة مستقلة عن بعضها البعض.

وتأتي الأمم المتحدة في محور الجهود الدولية في هذا البلد. ونؤيد تنفيذ أولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان أيضا تعزيز هيكل البعثة حتى تتمكن من الارتقاء إلى مستوى توقعات الشعب الأفغاني والعالم على نحو أفضل.

ونثني على السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، لتفانيه في قيادة البعثة. وقد قدم السيد إيدي ملخصا مفيدا للأهداف التي سيحققها في الأشهر الستة المقبلة في آخر إحاطة إعلامية قدمها إلى مجلس الأمن. ونشكره على ذلك وسنقف إلى جانبه في تحقيق تلك الأهداف.

واليابان من جانبها، ما فتئت ملتزمة تماما بالإسهام في بناء الدولة في ذلك البلد. فعلى سبيل المثال، في مجال تقديم المساعدة لإعادة البناء، قدمت اليابان حصتها من التبرع المعلن البالغة ١,٤٥ بليون دولار. وأسعدنا أن نرى الانتهاء من أعمال تشييد مبنى الركاب في مطار كابول الدولي، الأمر الذي رحب به الشعب الأفغاني في حفل أقيم في الأسبوع الماضي. وأعلنت اليابان تعهدا إضافيا قيمته ٥٥٠ مليون دولار في مؤتمر باريس، ليصل مجموع المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى ٢ بليون دولار.

أما على الصعيد الأمني، فيسر اليابان أنها كانت البلد الرائد في عملية تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتي نعتقد بقوة أنها أحدثت تغييرا كبيرا في تحسين الحالة الأمنية. وما برحنا أيضا نشارك في مكافحة الإرهاب عن طريق إعادة تجديد الأسطول التابع لتحالف عملية الحرية الدائمة في المحيط الهندي.

ولن يدّخر المتطرفون والإرهابيون أي جهد لاستكشاف وإساءة استخدام أية إشارات أو خطوات خاطئة يقوم بها البعض، ويمكن إساءة تفسيرها، بأي شكل من الأشكال، بأنها إضعاف لعزم المجتمع الدولي على مساعدة أفغانستان في مكافحة الإرهاب والتطرف. ومن المؤسف أن بلدانا معينة أصدرت بيانات أو اتخذت خطوات تثير مثل تلك الشواغل لدى الشعب والحكومة الأفغانيين، فضلا عن المجتمع العالمي. إن هذه مسألة مثيرة للقلق العميق، وقد لا تؤدي إلا إلى مرحلة جديدة من التطرف في المنطقة.

نرى أن أفضل سبيل إلى التصدي لاضطراب الأمن في أفغانستان هو تقوية الحكم الذاتي، وسلامة القوى الأمنية الوطنية الأفغانية، وتسريع الملكية الوطنية الكاملة من جانب الأفغان لأمن بلدهم. يضاف إلى ذلك أن بناء القدرات، والتدريب، والتعليم، وتطوير القطاعات الهامة وضمان شعور الأفغان العاديين بنتائج مساعدة المجتمع الدولي ودعمه في حياتهم اليومية، قد تساهم في تحسين الحالة العامة في أفغانستان.

من المؤسف أن زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان تتواصل بلا هوادة. ولا يقتصر أثرها على الأمن والتنمية في أفغانستان، ولكنها تعكس مخاطر جدية على المنطقة والعالم بأكمله. لقد نوّهنا ورحبنا بالجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية في مكافحة هذا الوباء، لكن هناك حاجة إلى أن يبذل كل من أفغانستان والمجتمع الدولي المزيد من الجهود الحاسمة، إذا أُريد للعالم أن يتفادى بفعالية ذلك التحدي الهائل.

وكما تفيد تقارير مختلفة لهيئات ووكالات هامة في الأمم المتحدة، خاضت جمهورية إيران الإسلامية، طوال العقود الثلاثة الماضية، حرباً ضروساً ومكلفة ضد تجار المخدرات - وهي حرب كلّفت بلدنا حياة نحو

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أزجي شكرنا للأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (A/63/372). كما نشكره ومثله الخاص وكذلك موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على التزامهم الثابت بالدعم الذي لا يتزعزع لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

وما فتئ سكان أفغانستان وحكومتها في السنوات العديدة الماضية يبذلون الجهود التي تستحق الثناء لتعمير بلدهم، إذ تولوا زمام مصيرهم بأيديهم وأنشأوا المؤسسات الديمقراطية ووضّعوا نظاما سياسيا ينبض بالحياة وكافحوا الإرهاب والتطرف.

كما أنجز الكثير أيضا في مجالات منها النمو الاقتصادي، والتعليم، والصحة، وإنشاء البنية الأساسية، والتنمية الريفية وبناء القدرات. والشعب والحكومة الأفغانيان يستحقان إعجابنا الجماعي على كل الإنجازات التي حقّقها حتى الآن. إنهما يحتاجان أيضا إلى الدعم المتواصل منا جميعا، بينما يمضيان قدما في رحلتهما نحو جعل أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة.

لكنه على الرغم من جميع الإنجازات، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، ومن التحديات التي لا بد من التصدي لها. وكما يشير التقرير الذي بين أيدينا، فإننا نواجه اليوم صورة متضاربة في أفغانستان. فهي تبدو مجددا على مفترق طرق. وبالنظر إلى المخاطر التي شكّلها وجود المتطرفين والإرهابيين في أفغانستان، على السلم والأمن الدوليين في الماضي - وهو خطر لا يزال قائما - لم يبق هناك شك لدى العالم بأكمله، بأن لديه مصلحة أساسية في أن تكون أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة، وخالية من الإرهاب والتطرف.

المجتمع الدولي مع أفغانستان. ونشكر وفد ألمانيا على عمله الشاق لضمان أن يحظى القرار بأوسع تأييد ممكن. إن مشروع القرار هذا يؤكد الدور الرائد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بصفتها المنسق المركزي لكل المساعدات الدولية المدنية، ولضمان تنسيق تلك المساعدات مع الأفغانين ومع الجهود العسكرية.

وتشيد الولايات المتحدة بأعمال الممثل الخاص كاي إيدي وموظفي البعثة. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في دعم إحداث طفرة في قدرات البعثة. ونحث الأمانة العامة والدول الأعضاء على القيام بكل ما في وسعها لتزويد السيد إيدي بالدعم والموارد التي يحتاج إليها لتنفيذ مهمته البالغة الأهمية. ويجب علينا أن نجد السبل لتمكينه من توظيف الناس الذين يحتاج إليهم، والاستفادة من خدماتهم فوراً، وليس بعد أشهر من الآن. فالسيد إيدي، بدوره، بحاجة إلى استخدام هذه القدرات، والعلاقات الواعدة التي أقامها مع الأفغان والمجتمع الدولي، لوضع الأهداف والخطط والجدول الزمني لتحقيق كل من المهمات الكبرى في ولايته.

إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد حيال الظروف الإنسانية في أفغانستان. فالحالة تزداد سوءاً، والعديد من الأرواح معرضة للخطر، من إمكانية نقص الغذاء ومن البرد القارس. إن الولايات المتحدة أكبر المانحين لأفغانستان، نقدياً وعينيّاً. ونحن مستعدون للقيام بالزيد. ونحث الدول الأعضاء على الاستجابة لمناشدات الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة، لتفادي تدهور الحالة الإنسانية في هذا الشتاء. وينبغي أن تستهدف التحضيرات للشتاء مساعدة الأفغان المعوزين على التعامل مع نقص الغذاء والبرد القارس.

لقد أصبحت الحالة الأمنية في أفغانستان أكثر صعوبة، لأن الحوادث المناوئة للحكومة قد ازدادت، وطالبان

٤٠٠٠ نسمة من العاملين العظماء والشجعان على إنفاذ القانون فيه، وإعاقة ١٢٠٠٠ شخص آخرين. ونتوقع من المجتمع الدولي المزيد من الدعم والعزم، فيما نواصل كفاحنا بأكبر قدر من الجدية.

شاركت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط أيضاً في عملية إعادة تعمير أفغانستان. وشقّ الطرقات وإنشاء السكك الحديدية، وتدريب القوى البشرية، ومشاريع الكهرباء والخدمات الإنسانية ليست سوى غيض من فيض الإسهامات الهامة التي قدمناها في هذا الصدد. علاوة على ذلك، حملنا على كاهلنا عبئاً ثقيلاً خلال العقود الثلاثة الماضية، باستضافة الملايين من إخواننا وأخواتنا الأفغان. وقد كان هؤلاء المواطنون الأفغان، طوال كل تلك السنوات، يتمتعون بالتسهيلات التعليمية والمعيشية في إيران، واستفادوا من الإعانات نفسها التي يتمتع بها شعبنا ذاته. وبلدنا يستضيف اليوم نحو مليوني مواطن أفغاني، يعيش نصفهم فيه بصورة غير مشروعة. ونتوقع من المجتمع الدولي المزيد من المساعدة والجهود في عملية مساعدة المواطنين الأفغان على العودة إلى وطنهم الأم في وقت أسرع.

أود أن أختم كلمتي بتأكيد أن الشعب والحكومة الأفغانين سيجداننا إلى جانبهما دائماً، كما في السنوات الماضية، نقدم لهما المساعدة والدعم الصادقين، فيما هما يواصلان رحلتهم الصعبة، ولكنها قيمة وضرورية، نحو السلام والاستقرار والازدهار.

كما أود أن أشكر وفد ألمانيا على جهوده في التحضير لمشروع القرار (A/63/L.17) عن أفغانستان، وفي عملية التفاوض بشأنه.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/63/L.17)، الذي يعيد تأكيد تضامن

ومن أجل نجاح أفغانستان، أود أن أشدد على أهمية دور البلدان المجاورة. إن انتخاب حكومة جديدة مؤخرا في باكستان يقدم فرصة لمزيد من التعاون بين البلدين ضد الإرهاب والمتطرفين الذين يهددون أفغانستان وباكستان، بل العالم. وجدول التعاون الإقليمي واضح: فلا توفير لملاذات آمنة للقوات المعادية، ولا استخدام للمتطرفين والإرهابيين لدفع مصالح قومية، فضلا عن تقاسم معلومات الاستخبارات، والحيلولة دون التنازع الإقليمي الجغرافي - السياسي، وتشجيع المصالحة، ودمج أفغانستان في المؤسسات الإقليمية والاقتصاد الإقليمي. إن التقدم على تلك الجبهات أساسي من أجل استقرار أفغانستان وتنميتها. وتحتاج كل من حكومتَي أفغانستان وباكستان إلى الدعم الدولي لمقاومة المتطرفين والإرهابيين.

وتأسف الولايات المتحدة أسفا شديدا للخسارة العرضية في أرواح المدنيين، ونحن لا نستخف بتلك المسألة. كما أننا نشاطر الأمين العام قلقه العميق بشأن مسألة الخسائر بين صفوف المدنيين. أود أن أطمئن الدول الأعضاء إلى أننا سنقوم بما في وسعنا من أجل كفالة اتخاذ القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعملية الحرية الدائمة لكافة الاحتياطات لمنع إصابة المدنيين. وقد كثفنا من جهودنا مع حكومة أفغانستان لتعزيز التنسيق والتواصل في العمليات لتفادي أية حوادث في المستقبل، وقد أصدرت القيادة المركزية في جيشنا توجيهات لقوات الولايات المتحدة لمواصلة اتخاذ خطوات لتفادي الخسائر بين المدنيين وللاعتارف بها عندما تحصل.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا ألا نتجاهل السبب الرئيسي لتزايد الإصابات، المشار إليه بوضوح في تقرير الأمين العام (A/63/372). فعناصر الطالبان والعناصر الأخرى المناوئة للحكومة تنظم حملة منهجية من العنف والتهديد ضد المدنيين. وهي تستهدفهم عن قصد وتستخدمهم كدروع،

تواصل شنّ اعتداءات مميتة على القوات الأمنية الأفغانية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وعلى السكان المدنيين. والشعب الأفغاني يواجه حملة تزداد شراسة من العنف والتخويف من جانب القاعدة وطالبان المتطرفة. ونحن نقدّر التضحيات التي تقدمها بلدان عديدة لمساعدة أفغانستان. وبالأمر فقط، تم الإبلاغ عن مقتل جنديين إسبانيين تابعين للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في مقاطعة هرات.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية، تعتقد الولايات المتحدة أن من الممكن تحقيق النجاح في أفغانستان. وهو يتطلب أن تنفذ الحكومة الأفغانية استراتيجيتها القومية للتنمية واتخاذ قرارات صعبة وتنفيذ السياسات المتفق عليها ولا سيما في مجالات الحكم المحلي، ومكافحة الفساد، وإنفاذ سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل بشكل حازم على مكافحة المخدرات وإصلاح قوات الشرطة.

ونأمل أن تساعد التغيرات الأخيرة الحكومة على إحراز بعض التقدم بالنسبة إلى تلك الأهداف. ونحن نرحب، بل نعتقد بأنه من المهم أن تتحمل قوات الأمن الأفغانية مسؤوليات متزايدة في حماية الشعب الأفغاني مع تنامي قدراتها وبحسب ما تسمح به الظروف.

وأعرب الرئيس كرزاي عن التزام حكومته بإجراء الانتخابات في ٢٠٠٩. وذلك مهم جدا. ونحن نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم الحكومة الأفغانية في التحضير للانتخابات. وقد انطلقت يوم الأربعاء الماضي المرحلة الثانية من عملية تسجيل الناخبين. ويتحتم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لكفالة انتخابات تتمتع بالمصداقية. ونحن ندعو الحكومة الأفغانية إلى المحافظة على التزامها بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر لمواصلة إرساء ثقافة تتعلق بالحكومة الديمقراطية والممثلة في البلد وللمحافظة على الدعم الدولي.

كيف يمكننا هنا في الأمم المتحدة إحداث فرق، الآن وفي المستقبل؟ أود أن أجيء من خلال التركيز على ثلاثة مسائل محددة.

الأولى هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد وضعت مسؤولية كبيرة على عاتق البعثة والممثل الخاص، كاي إيدي، فهما مدعوان لقيادة الجهد المدني الدولي في أفغانستان. وفي باريس، تعهدنا بموارد ضخمة لكي نساعد الحكومة الأفغانية مساعدة فعلية. والتوقعات مرتفعة الآن. وشعب أفغانستان ينتظر رؤية النتائج التي قد تبرر خطابنا في باريس.

ولكن العديد، للأسف، لم يشعروا بعد بمنافع التنمية أو يروا شعاع أمل في الأفق. صحيح أننا نرى تحسنا مهما، ليس أقله بالنسبة إلى التسجيل في المدارس، وبالنسبة للفتيات بشكل خاص، ولكن أيضا للفتيان، وفيما يتعلق بالصحة العامة. ولكن قطاعات أخرى ما زالت متخلفة، والتنمية هي الأخرى غير متكافئة بين المناطق. علينا أن نسمح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأن تنسق بيننا، وعلينا أن نكفل امتلاك البعثة وكاي إيدي للموارد اللازمة والموظفين المؤهلين الكافين لتلبية تلك التوقعات.

وقد يتطلب ذلك بعضا من التأقلم العملي مع القواعد والأنظمة المتعلقة بالميزانيات والموظفين. وسوف تنظر الجمعية العامة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لاحقا الشهر المقبل، ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الموارد اللازمة للبعثة لكي تقوم بولايتها المعززة. كما نحث الأمانة العامة على محاربة الروتين وتسريع عملية توظيف الأشخاص المؤهلين في الميدان.

ثانيا، نحتاج إلى التركيز على الوضع الإنساني. إن شعب أفغانستان يواجه شتاء صعبا. وهو يشعر بعواقب أزمة الغذاء العالمية المترافقة مع الجفاف. ولذا علينا مساعدة

وكما يشير التقرير، فإن الطالبان تلجأ بشكل متزايد إلى شن هجمات عشوائية على المراكز السكانية والأهداف المتعلقة بالمساعدة والمنظمات غير الحكومية.

وفي حزيران/يونيه الماضي، وافق المجتمع الدولي على استراتيجية أفغانستان الوطنية للتنمية، وكان هناك مستوى غير مسبوق من التعهدات. وتلك إشارات واضحة على العزم على مساعدة الأفغان على النجاح. وفيما يقوم الأفغان بما يتوجب عليهم، على المانحين أيضا أن يفوا بالمثل بالتزاماتهم.

وفي الختام، من الواضح أن أفغانستان تواجه مصاعب وتحديات حمة. وينبغي استخدام تلك التحديات لإعادة تأكيد الالتزام بنجاح أفغانستان وتجديده - عبر القيام بالتغييرات والتعديلات اللازمة - من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بذلك وستظل ملتزمة بثبات بنجاح أفغانستان، فنجاح أفغانستان هو نجاح للعالم.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب النرويج بمشروع قرار اليوم حول أفغانستان (A/63/372). إن الدعم الواسع الذي يتمتع به مشروع القرار هذا يبعث برسالة مهمة بأننا متحدون وملتزمون بمساعدة أفغانستان على بناء بلد ديمقراطي وعلى الشفاء من جراحها التي سببتها عقود من الحرب والرعب.

وفي مؤتمر باريس في حزيران/يونيه، تعهد عدد كبير منا بتجديد شراكتنا مع أفغانستان، ووعدت الحكومة الأفغانية برفع مستوى حربها على الفساد والمواد المخدرة. وفي تلك المناسبة، أعادت النرويج تأكيد التزامها طويل المدى بتبرعها بمبلغ ٥٠٠ مليون يورو للفترة التي تغطيها استراتيجية أفغانستان الوطنية للتنمية.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بهذه الفرصة لتأييد مشروع القرار المتعلق بأفغانستان (A/63/372) وللتأكيد من جديد على التزامنا بمواصلة الجهود الدولية للمساعدة في بناء دولة أفغانية أكثر أمنا واستقرارا. وإننا نفعل ذلك على خلفية استمرار التضحيات التي يقدمها الشعب الأفغاني والقوات الدولية، ونشيد اليوم بصورة خاصة بالجنود الأسبان الذين بذلوا أرواحهم في الأسبوع الماضي.

ومن الأمور المشجعة أننا شاهدنا اتخاذ خطوات هامة هذه السنة، وعلى الأخص تجدد الالتزامات والخطة السياسية - العسكرية الشاملة التي اعتمدها شركاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بوخارست في نيسان/أبريل والتائج الهامة لمؤتمر استعراض أفغانستان الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه. وننتهز هذه الفرصة لنثني مرة أخرى على الجهود التي بذلتها فرنسا وأفغانستان والأمم المتحدة لعقد المؤتمر الاستعراضي والإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان. ونلاحظ أن حوالي ٨٠ بلدا قد شاركت في المؤتمر، وأعلنت التبرع بأكثر من ٢٠ بليون دولار لاستراتيجية التنمية، وأن هذه الاستراتيجية توفر إطارا سليما للتخطيط لاحتياجات أفغانستان الوطنية للتنمية في غضون السنوات الخمس القادمة.

لكن لا بد وأن نكون واقعيين إزاء التحديات الهائلة التي تواجه أفغانستان وشركاءها الدوليين وأن ندرك أنه بدون الأمن الأساسي لن يتحقق الكثير مما نحتاجه، مثل بناء قدرة الشعب الأفغاني لإدارة شؤونه بنفسه وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك في أن التمرد الذي تقوده حركة طالبان ما زال يشكل أخطر تهديد للتقدم المستدام وللشعب الأفغاني. فهي عازمة على أن تكون لها الغلبة، ليس في أرض

حكومة أفغانستان على التخفيف من صعوبة الوضع الإنساني الخطير. وقد زادت النرويج مؤخرا من دعمها الإنساني بشكل كبير، وكذلك الدعم المتعلق بتسهيل إنشاء مكتب جديد في كابل تابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. زيادة على ذلك، نعتقد أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيقوم بمسؤولياته في تنسيق الشؤون الإنسانية بسرعة، وذلك في تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ثالثا، علينا أن نركز على الانتخابات. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة للحكومة الأفغانية بشأن كيفية تسجيل الناخبين وإبلاغهم بالانتخابات، وهو يقوم بذلك بمهارة وإبداع كبيرين. وتشكل النساء ٣٨ في المائة مما يزيد عن ٨٢٠.٠٠٠ ناخب مسجل في المرحلة الأولى للعملية، ويعتبر ذلك الرقم مرتفعا نظرا إلى أن تلك الأقاليم الأولى هي الأكثر صعوبة في الوصول إليها. إن مشاركة النساء الواسعة أمر يثلج الصدر ومبشر بالنسبة للانتخابات. ولتعزيز الديمقراطية الأفغانية، من الأهمية بمكان أن تتم الانتخابات بحسب المخطط لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفي ٢٠١٠. وقد التزمت النرويج بتقديم موارد من أجل عملية التسجيل، وسوف ندعم أيضا إجراء الانتخابات. وتوطيد الديمقراطية يتطلب أيضا تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. إن التغييرات الأخيرة في الحكومة الأفغانية، وكان هناك تغيير حتى اليوم، تدل على الالتزام المتجدد بمكافحة الفساد وتحسين الأمن.

واسمحوا لي أن أختتم ببيان بتقديم احترامي للرجال والنساء في الميدان وللذين بذلوا أرواحهم كي يعيش الآخرون. إننا مدينون لهم وللملايين غيرهم بأن نضمن عدم قدرة طالبان أبدا على إرهاب الشعب الأفغاني.

إن استراليا ملتزمة. وبوجود ١ ١٠٠ جندي، نحن أكبر المساهمين بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد التزمنا أيضا بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. وسنخضع التزامنا هذا لمراجعة سنوية على أساس المهمة التي حددناها لأنفسنا. ونرحب بأن الممثل الخاص للأمين العام قد حدد أمام مجلس الأمن بعض الأهداف القابلة للتحقيق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غضون الأشهر الستة القادمة. ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة ونتطلع إلى أن نأخذ موقفا بناء عند النظر في ميزانيتها في اللجنة الخامسة من أجل المزيد من الموارد للسماح لها بتنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بدعم التحضيرات للانتخابات.

وتتركز جهود استراليا في مجال تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان في ولاية أروزغان في جنوب البلاد، حيث نعمل بالشراكة مع الحكومة الأفغانية وهولندا، اللتين نشيد بهما على شراكتهما. وقد قامت فرقة العمل لإعادة الإعمار التابعة لنا ببناء المدارس وتوفير التدريب الأساسي في مهن مثل التجارة، وقامت ببناء جسور ونظم ري. ومع أنها أمور إيجابية، لكنها مجرد خطوات صغيرة. وتبرهن أروزغان على الحاجة الماسة إلى استراتيجية عسكرية ومدنية متسقة ومتكاملة توفر الأساس لتأمين وإدامة التقدم. وينطبق هذا بنفس القدر على الولايات الأخرى في البلاد.

وندرك أن هناك حاجة إلى تركيز أكبر بكثير على بناء قدرة أفغانستان لتحمل المسؤولية عن الأمن، وهو ما سيمكن من القيام بالأعمال الهامة في إعادة الإعمار والتنمية. ويسعدني أن أعلن أن فريق استراليا الأول للتوجيه والاتصال يرسخ أقدامه حاليا في الولاية وسينشط عما قريب في تدريب وتوجيه الوحدات العسكرية الأفغانية.

المعركة بل باستنزاف عزم أفغانستان وأصدقائها والدعم الشعبي لتضحياتنا من خلال تخويف السكان المدنيين الأفغان وترهيبهم.

وإننا نعرف أيضا أساليب المتمردين للتلاعب باستغلال المعلومات ونشرها للتشكيك في جهودنا. وما زالت أستراليا، مثل غيرها، تأسف بشدة لوقوع خسائر في صفوف المدنيين من جراء أعمال القوات الدولية، ولكن لدينا قواعد صارمة للاشتباك من أجل التقليل من تلك الأخطار ولدينا عمليات للاستعراض ولضمان امتثال أعمالنا لهذه القواعد. وعلى العكس من ذلك، ليس لدى أعدائنا موانع أخلاقي من استعمال المدنيين كدروع أو أدوات للرعب.

من الواضح أن على المجتمع الدولي مسؤولية تجاه الشعب الأفغاني، وكما أقر بذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة، لمنع العودة إلى حكم إيديولوجية العنف التي تولد الكراهية وترتكب أعمالا وحشية ضد النساء ولا تنشر سوى الفقر المدقع واضطهاد حقوق الإنسان الأساسية. وما يكنسي أهمية مماثلة هو أننا جميعا نتحمل مسؤولية نحو شعوبنا لمنع التمرد الذي تقوده طالبان من إنشاء ملاذات آمنة من جديد للجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تصدير العنف إلى جميع أنحاء العالم.

وأستراليا فخورة بأنها جزء من مجموعة تضم حوالي ٤٠ بلدا تسهم بقوات لمساعدة الأفغان في مكافحة التمرد الذي تقوده طالبان والإرهابيون الدوليون، بما فيهم تنظيم القاعدة. فهؤلاء الإرهابيون كانوا وراء هجمات شنت في أماكن تبعد عن بعضها البعض مثل نيويورك وإندونيسيا، بما فيها الهجمات التي وقعت في بالي وقتلت ٢٠٢ شخصا، من بينهم العديدون من رجال ونساء بلدهم.

إن التحديات المقبلة كبيرة، لكننا وبشكل جماعي نستطيع مواجهتها. وسيطلب ذلك استمرار التزامنا وتعاوننا. ونؤيد مشروع القرار ونفتخر بأننا شاركنا في تقديمه.

السيد مكيني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازي الحكومة الكندية الحارة في الجنود الأسبان الذين بذلوا أرواحهم في أفغانستان في نهاية هذا الأسبوع.

ترحب كندا بمشروع قرار اليوم (A/63/L.17) ونود أن نشكر الوفد الألماني على العمل الممتاز الذي قام به في تيسير المفاوضات بشأنه. وتفتخر كندا بالمساهمة في جهود صياغة مشروع القرار. وسيكون اعتماده شهادة على الشراكة القوية القائمة بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان. وسيؤكد اعتماده كذلك التزامنا الجماعي بأفغانستان سالمة وأمنة ومستقرة.

وتنوه كندا بالقيادة القوية التي قدمتها الأمم المتحدة في العام المنصرم، وبولاية أكثر قوة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى تقود تنسيق الجهود الدولية ومع تعيين السيد كاي إيدي ممثلاً خاصاً للأمين العام. وأحرز بالفعل تقدم أولي. وترحب كندا بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) وحكومة أفغانستان لإعادة هيكلة المجلس المشترك للتنسيق والرصد لكي يصبح أداة أكثر فعالية وحسماً.

ويكمن دور البعثة في نهاية المطاف في بلورة جهودنا المشتركة وتوجيهها. إلا أن الأمم المتحدة ليست عنصراً وحيداً منعزلاً - وقوتها تساوي القوة التي تمنحها لها الدول الأعضاء. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل حصول الأمم المتحدة على الموارد المالية والدعم السياسي اللازمين لكي تقوم بوظيفتها.

وهناك أيضاً حاجة إلى تركيز أكبر على التنسيق الأكثر فعالية للجهود المدنية في أعمال الإغاثة وإعادة البناء والنشاط الإداري ضمن استراتيجية سياسية - عسكرية شاملة. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً قوياً في السعي إلى تحقيق هذا الهدف.

ونقدّر إلى حد كبير عمل الممثل الخاص للأمين العام وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجهودهما، ولا سيما دورهما القيادي في تنسيق أنشطة المانحين الدوليين في دعم الحكومة الأفغانية. ونعرف الظروف الصعبة التي يعملون في ظلها. ويسعدنا أنه قد تم تخصيص بدل خاص لهم. وأستراليا ملتزمة بالعمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء الأخرى لكفالة أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تنفيذ الدور الملح الذي حددناه لها.

ونؤكد مجدداً دعمنا للرئيس كرزاي والأحزاب السياسية الملتزمة بتعزيز المؤسسات الأفغانية. وستشهد السنتان القادمتان اختبارات حاسمة عبر المزيد من الانتخابات ونطلب من الجميع المساعدة لكفالة أن تجري هذه الانتخابات بشكل آمن وحر ونزيه. ونحن متأكدون أن الذين يعارضون بشدة الشعب الأفغاني في اتخاذ قراره سيفعلون كل ما يستطيعون لعرقله الانتخابات. ولا بد من منعهم من ذلك.

وتنتهز أستراليا هذه الفرصة أيضاً لتثني على حكومة باكستان الجديدة لجهودها الأخيرة في تحسين العلاقات مع الحكومة الأفغانية. إن تنظيم طالبان يشكل خطراً مشتركاً ويتعين على البلدين أن يعملوا معاً للتصدي لهذا الخطر. ونلاحظ كذلك الدور البناء الذي يقوم به جيران أفغانستان الآخرون لتعزيز الاستقرار الأفغاني ودعمه، ولا سيما في مجالات مثل أمن الحدود والاتجار بالمخدرات ومكافحتها.

إمكانية إحياء قطاع الزراعة في المقاطعة وتوفير آلاف فرص العمل التي تمس الحاجة إليها للقندهاريين.

وسيوفر برنامج كندا للقضاء على شلل الأطفال تحصينات لما يقدر بسبعة ملايين طفل في جميع أنحاء أفغانستان.

وكندا ملتزمة أيضا بزيادة برامج التنمية في قندهار. وفي الوقت نفسه، سوف يكرس ما لا يقل عن نصف التمويل الكندي للمبادرات على المستوى الوطني، كتعزيز المؤسسات الوطنية الحيوية وإعادة بناء الشرطة الأفغانية الوطنية ونظامي العدالة والإصلاحات.

وكندا ملتزمة بدعم انتخابات حرة وعادلة وآمنة بقيادة أفغانية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وتكرر نداء القرار الموجه إلى المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم المستدام والمساعدة المالية.

وبينما يجري تسجيل الناجحين حالياً، يبدأ الشعب الأفغاني عملياته الانتخابية الثانية في الأزمنة الحديثة. وهذه خطوة حاسمة على طريق إرساء الديمقراطية في أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

وكما أحاط الأمين العام علماً في تقريره لشهر أيلول/سبتمبر عن الحالة في أفغانستان (A/63/372)، يؤدي جيران أفغانستان وشركاؤها الإقليميون دوراً أساسياً في تعزيز تنميتها واستقرارها. ولذا ترحب كندا بتشديد القرار على التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والتنمية. وقد دأبت كندا على بناء التعاون بين أفغانستان وباكستان، ميسرة المناقشات الفنية بين المسؤولين عن إدارة الحدود. كما أننا ندعم مهمة عملية المجلس (الجيرغا) الأفغاني - الباكستاني المشترك للسلام ونهئى البلدين على الاجتماع الأخير لأعضاء الجيرغا.

وعلى المجتمع الدولي تعلم الكثير من الشعب الأفغاني الذي يواصل إثبات مرونة وتصميم رائعين. وفي مواجهة تمرد عنيف يواصل جيش أفغانستان الوطني نموه عدداً وقدرة ومهنية.

وبدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية أصبحت هذه المؤسسة الأفغانية قادرة اليوم على قيادة عدد متزايد من العمليات - وهذا أمر كان يعتبر محالاً قبل عام فحسب. ومنذ حوالي شهرين تقريباً، اضطلعت قوات الأمن الأفغانية بالمسؤولية الأمنية الرئيسية في كابل، نيابة عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية - وذلك إنجاز مهم ومصدر للفخر.

وترحب كندا بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب/أغسطس من هذه السنة، فوفت بذلك بواحد من المعايير الأساسية للاتفاق الخاص بأفغانستان. وبينما يبقى الكثير الذي يجب القيام به، فإن إنشاء مكتب الرقابة السامي لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في حزيران/يونيه من هذه السنة أمر يشجع كندا.

كندا تظل ملتزمة بالعمل مع الأفغان ومع المجتمع الدولي للمساعدة على إعادة بناء أفغانستان. وفي السنة التي انقضت زادت كندا مرة أخرى من التزامها بالتنمية، متعهداً بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار إضافي. وبهذا يصبح مجموع المساهمة الكندية ١,٩ بليون دولار على مدى فترة عشر سنوات. وهذا بالطبع إضافة إلى مشاركتنا العسكرية المتواصلة في مقاطعة قندهار.

وأعلنت كندا أيضاً عن التزامها بتصليح سد دحلا ونظام الري الملحق به في مقاطعة قندهار. وهذا السد، عند الانتهاء منه، سيكون قادراً على توفير إمدادات بمياه الري الآمنة إلى معظم السكان في مقاطعة قندهار، إضافة إلى تهيئة

الوصول إلى العدالة والحق في تطبيق الإجراءات القانونية الأصولية وحرية التعبير.

إننا نشكر جيران أفغانستان على جهودهم الإيجابية للمساعدة على تحسين الحالة في أفغانستان. ونشجعهم على مواصلة تنسيق جهودهم مع باقي أعضاء المجتمع الدولي لإرساء الاستقرار في أفغانستان. وبخلاف ذلك، ستقوض الأنشطة عبر الحدود جهود إرساء الاستقرار هذه.

لقد استعرض مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي، المعقد في وقت سابق من هذه السنة في بوخارست، الحالة في أفغانستان ووضع خطة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الحالة الأمنية. وفي مؤتمر القمة شددت رئيسة وزراء نيوزيلندا، هيلين كلارك، على أهمية الأخذ بنهج شامل متشعب يشمل الأمن والحكم والعمليات الإنمائية، إضافة إلى إعادة توازن الجهود باتجاه الحكم والتنمية. كما يشدد النهج على المصالحة.

ويلزم المجتمع الدولي أن يزيد المساعدة غير العسكرية. وقد عاجلت نتائج مؤتمر باريس أولويات التنمية الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية الجديدة.

إننا نشجع جميع الأمم على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها لتحسين الظروف في أفغانستان. ومن الجوهرية إتاحة الموارد المطلوبة من أجل أن تصبح أفغانستان التي تكلم عنها السفير تنين اليوم حقيقة واقعة - أفغانستان التي يستطيع الناس إعادة بناء حياتهم في سلام.

وترحب نيوزيلندا بتحسين الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهذا سوف يحسن من كفاءة وفعالية مساعدة المجتمع الدولي. ونؤيد تأييدا كاملا عمل الممثل الخاص كاي إيدي. ونلاحظ التقدم الذي حققه في غضون فترة وجيزة من الوقت.

ويجب ألا يعمينا التقدم الذي شهدناه عن رؤية الحقيقة القاسية، أي هشاشة تلك المكاسب. فقد تدهور الأمن في بعض الأجزاء من أفغانستان مما أثر عكسيا على جهودنا وطموحاتنا في مجالي الحكم والتنمية. وارتفاع أسعار الغذاء العالمية لم تنج منه أفغانستان، بينما يعمل الجفاف وفشل الحصول على تفاقم حالة النقص في الغذاء في جميع أنحاء البلد.

هذه شواغل آنية وملحة بالنسبة للأفغان. ولهذا السبب وضعت كندا الإغاثة الإنسانية ضمن أولوياتها. وإننا بذلك نوضح للشعب الأفغاني أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما بدعمه. ولكن ما سيقنعهم هو الأفعال والتغيير، وليس الأقوال.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):

ترحب نيوزيلندا بالتقدم المحرز في أفغانستان منذ سنة، ويسرها مرة أخرى أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/63/L.17، الذي وضعته وعرضته ألمانيا.

نهنئ حكومة أفغانستان على جهودها لتحسين الحالة، بما في ذلك في مجالات الأمن ومكافحة المخدرات وإصلاح قطاع العدالة والمساواة بين الجنسين والحكم المحلي. كما نرحب بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشجع الحكومة على مواصلة مكافحة الفساد، الذي أقرت أنه يشكل عائقا للتقدم في أفغانستان.

وعلى الرغم من تحقيق تقدم إيجابي في أفغانستان، فإن الحالة تظل عموما مثار قلق عميق مع استمرار هجمات المتمردين وإنتاج الأفيون على مستوى عال. وتدين نيوزيلندا هجمات المتمردين التي غالبا ما تعرض للخطر حياة المدنيين الأبرياء.

إلا أن هذه التحديات الأمنية يجب ألا يسمح لها بتبرير مواصلة انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك

التي يمكن في ظلها أن تضطلع السلطات الأفغانية بالمسؤولية كاملة عن الأمن والاستقرار والتنمية في بلادها. وهذا هو المقصد الرئيسي لوجودنا في ذلك البلد. إن بولندا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، قررت أيضا زيادة مشاركتها في عملية تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية من ١٠٠ فرد من القوات في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦٠٠ فرد من القوات حاليا. وعلاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام تولت بولندا المسؤولية عن الحالة الأمنية في جميع أرجاء إقليم غازني.

وفي رأينا أن أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في أفغانستان هي التالية: أولا، استقرار الحالة الأمنية. لا يزال من بين الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحالة الأمنية في أفغانستان وما نزال نبذل قصارى جهدنا لمعالجته. إن تهمة الظروف المفضية إلى تطوير بلد لديه هياكل حكومية فعالة وتعمل جيدا وشفافة أفضل استراتيجية لاستقرار أفغانستان. ولذلك السبب تساهم بولندا بنشاط في تطوير فريق إعادة الإعمار الإقليمي في أفغانستان. ونخطط لزيادة تدريجية في مشاركتنا المدنية في أنشطة فريق إعادة الإعمار الإقليمي في إقليم غازني.

ثانيا، لا بد لنا من معالجة الحالة الإنسانية. ليس بوسعنا تجاهل الزيادة في عدد التحديات الخطيرة في المجال الإنساني التي أمانا أو ما يتعين على المجتمع الدولي والمناخين القيام به بغية الوفاء بالتزامهم في ذلك الميدان. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الأنباء التي تبث على القلق المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والمعيشية للسكان الأفغان، لا بد لنا من أن نركز على الطرق الكفيلة بتوزيع المساعدة الإنسانية بفعالية. فيجب تحسين القدرة الإنسانية، خاصة في ضوء التهديد الذي تمثله أزمة الغذاء. ومنذ عام ٢٠٠٢، ما برحت الحكومة البولندية تشارك مشاركة نشطة في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. وفي عام ٢٠٠٤ أدرجت

وتتطلع نيوزيلندا قدما إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بوصف تلك الانتخابات لبنات تشييد الديمقراطية في أفغانستان. ومنذ عام ٢٠٠١، ما برحت نيوزيلندا ملتزمة التزاما شديدا بالجهد الدولي الرامي إلى استعادة السلم والأمن في أفغانستان. وفريقنا لإعادة الإعمار الإقليمي الموجود في مقاطعة باميان يمثل محور ذلك الالتزام.

وفي الختام أود أن أنوه بالجهد والتضحيات التي تقدمها جميع تلك الدول في شراكة مع حكومة أفغانستان وأن أشرك الآخرين الإعراب عن المواساة بفقدان جنود إسبانيا خلال عطلة نهاية الأسبوع.

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدي بضع تعليقات إضافية من وجهة نظر بولندا بشأن هذه المسألة الهامة والحيوية للمجتمع الدولي.

أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لوفد ألمانيا على جهوده الهامة في تيسير عملية التشاور التي أدت إلى مشروع القرار المعروض علينا. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المناقشة السنوية بشأن أفغانستان أفضل فرصة لإبراز الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في عملية تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في ذلك البلد، وإن الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والأعمال التي يقوم بها كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، تنال كامل دعمنا واحترامنا. وأود أن أنقل أخلص تعازينا لأصدقائنا الإسبان. ونتشاطر معهم الحزن على فقدان أرواح الجنود الإسبان في أفغانستان.

وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا بأن انخراط المجتمع الدولي في أفغانستان ينبغي له أن ييسر تهئية الظروف المواتية

السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على العمل القيم الذي قام به. ونعرب أيضا عن تقديرنا لأعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لمواصلة اضطلاعهم بمسؤولياتهم على الرغم من الحالة الصعبة التي تنطوي على تحدّ.

ونهنئ أيضا حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على إطلاقها بنجاح الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في مؤتمر باريس الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٨ والتي إذا ما اقترنت بالدعم الذي قطعه على نفسه المجتمع الدولي في المؤتمر فإنها ستوفر خارطة الطريق والوسائل اللازمة للجهود الوطنية لتحقيق الأمن والازدهار في أفغانستان في الأجل الطويل.

ويحيط وفدي علما بالتقييم العام للأمين العام ومفاده أن أفغانستان تواجه حالة تنطوي على تحد كبير. ونلاحظ مع عميق القلق التدهور الواضح في الحالة الأمنية الناجمة عن هجمات المتمردين المتفشية في مناطق أكثر حساسية واستخدامهم أساليب متباينة في تلك الهجمات. إن زيادة العنف مسألة تبعث على قلق الجميع، حيث أن الأمن عامل أساسي في التمكين من الاضطلاع على جناح السرعة بأعمال الإغاثة الإنسانية اللازمة والجهود الرامية إلى تحقيق النجاح في إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في الأجل الطويل. إن أعمال المتمردين ستعوق بالتأكيد جهود الحكومة لتحقيق التنمية المطلوبة بشدة في تلك المناطق.

وبالمثل، يساورنا قلق بالغ إزاء العدد المرتفع للضحايا المدنيين، والذي هو غير المقبول بأي شكل من الأشكال. ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨ وحدها، لاحظنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قد

أفغانستان على قائمة أولويات بولندا في منطقة آسيا في مجال المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت المساعدة الإنسانية الإنمائية المقدمة من بولندا إلى أفغانستان أكثر من ٣ ملايين دولار.

ثالثا، يتعين علينا تحسين تنسيق الأنشطة، وخاصة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية الثالثة للمساعدة الأمنية في أفغانستان وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية المشتركة في عملية أفغانستان.

رابعا، وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية التعاون الإقليمي. هناك حاجة ملحة لتطوير هذا التعاون من أجل تثبيت الاستقرار في أفغانستان. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بتحسين العلاقات بين أفغانستان وباكستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه المتواصل للبلدين في جهودهما الرامية إلى مكافحة التطرف والإرهاب. وينبغي لجهود اللجنة الثلاثية، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها القوة الدولية الثالثة للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وجهود أفغانستان وباكستان في منطقة الحدود الأفغانية الباكستانية أن تسهم بصورة ملموسة في تحقيق ذلك الهدف.

وسوف تحتاج أفغانستان إلى دعمنا الملموس والمتواصل في جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار لبضع سنوات قادمة. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا أن نسعى إلى تطوير برامج وأنشطة تمكّن في الأجل الطويل الشعب الأفغاني من تولي المسؤولية الكاملة عن التنمية السلمية والازدهار لبلده ومنطقته.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا

أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة (A/63/372). ويوفر التقرير ملاحظات مفيدة جدا عن الجهود الرامية إلى إحلال

وفي ما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات، فنحن ندرك المهمة العملاقة التي ما زالت أمام أفغانستان إذا ما كان يراد لها القضاء على الاتجار بالمخدرات، وذلك نظرا للتمرد ومهمة توفير مصادر الرزق البديلة لمزارعي الخشخاش. علاوة على ذلك، يتعرض مسؤولو مكافحة المخدرات والقائمون عليها باستمرار للتهديد والترويع على يد المسؤولين الفاسدين وتجار المخدرات.

وعلمنا من التقرير أن ٧٧ فردا من القوة المكلفة بالقضاء على المخدرات قد قتلوا هذا العام، أي بزيادة ستة أمثال عن عدد الضحايا في العام الماضي. ورغم أنه يبدو أن الجهود تبذل على المستوى القطري لتعزيز كفاءة نجاح جهود مكافحة المخدرات في أفغانستان، إلا أن المجتمع الدولي يحتاج أيضا إلى الحد من الطلب على تجارة الأفيون في أفغانستان، بما في ذلك من خلال تنشيط الجهود الدولية لتشديد الخناق على طرق تهريب المخدرات من أفغانستان. إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) للحد من تحويل وتهريب السلائف الكيميائية من البلدان المصدرة إلى أفغانستان والبلدان المجاورة ينبغي، إذا نفذ تنفيذا تاما، أن يساهم في تحقيق مزيد من النجاح في جهود مكافحة المخدرات في أفغانستان.

والتحديات الأمنية في أفغانستان هي السبب والنتيجة بنفس القدر للوضع الاجتماعي السياسي في البلد. ويستلزم حسم الوضع اتباع نهج مدني وعسكري متكامل ومنسق. فالإجراءات العسكرية وحدها غير فعالة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وفي نفس الوقت، ينبغي للحكومة أيضا أن تعمل على تحسين نظم خدماتها، وجودة إدارتها واحترامها لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المصداقية وحشد الدعم لنفسها وللبادراتها. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى عملية مصالحة وطنية شاملة لتفادي تهميش أي

سجلت ٤٤٥ ١ وفاة بين المدنيين، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣٩ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. إننا ندين الأعمال الإرهابية الجبانة التي تقوم بها جماعات المتمردين والجماعات المتطرفة الأخرى التي تستهدف عمدا السكان المدنيين، بمن فيهم عمال المساعدة الإنسانية.

ويساورنا قلق مماثل حيال الضحايا المدنيين الذين يسقطون نتيجة الأعمال العسكرية للقوات الموالية للحكومة. ونلاحظ من التقرير أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨، كانت هناك ٣٩٣ حالة وفاة، أو نسبة ٢٧ في المائة من الوفيات بين المدنيين، تم تحميل المسؤولية عنها للضربات الجوية التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة. ونحن نتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأنه ينبغي حماية المدنيين في كل الأوقات من أي خطر، خاصة من الإصابات البالغة أو الوفاة، وليس فقط من الأعمال الإرهابية والتمرد، لكن أيضا من العواقب غير المقصودة للعمليات العسكرية الموالية للحكومة. ولذلك نناشد ونحث كل الأطراف على كفالة حماية هؤلاء المدنيين، كما يقتضي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونناشد أيضا السلطات المعنية أن تستعرض باستمرار قواعدها وإجراءاتها للاشتباك في هذا الصدد وبغية كفالة حماية أرواح المدنيين.

ومصدر الانشغال الآخر هو حالة المخدرات في أفغانستان، ونظرا للصلة بين الاتجار بالمخدرات وأنشطة المتمردين والجماعات الإجرامية التي تمول الإرهاب والفساد. وقد تشجع وفدي من الأنباء بشأن حدوث انخفاض، رغم تواضعه، في كل من المساحات المزروعة بالخشخاش وفي إنتاج الأفيون. ونلاحظ أن إنتاج الأفيون يقتصر الآن على سبع مقاطعات فقط ما زال المتمرّدون نشطين فيها، وذلك من بين إجمالي ٣٤ مقاطعة كان يتم فيها الإنتاج في السابق.

البلد ينمو ويزدهر راسخ. من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بمساهماتنا الملموسة في جهود الإعمار، ألقت انتباه المشاركين إلى المذكرة المرفقة بنص خطابي، والتي تتضمن جردا لمساعداتنا الأمنية والإنمائية.

ثانياً، نحن لسنا متشائمين على الإطلاق بشأن التوقعات في أفغانستان. فرغم استمرار التحديات، وهي في مجالات الأمن ومكافحة المخدرات والحوكمة بصفة رئيسية، إلا أننا ندرك أيضاً التقدم المحرز على جبهات كثيرة. لقد تناول البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي الكثير من هذه الإنجازات المشجعة، وأود أن أؤكد عليها مرة أخرى.

وعليه، نحث كل المعنيين على ألا تثبطهم بعض الانتكاسات المؤقتة، والتي لا مناص منها في بلد تمزقه الحرب مثل أفغانستان. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائماً الهدف النهائي الذي قادنا أصلاً إلى أفغانستان. وبالطبع تقع مسؤولية تحقيق هذا الهدف النهائي، أولاً وأخيراً، على عاتق الشعب الأفغاني وحكومته. وفي الواقع، فإن أمامهما شوطاً طويلاً ليقطعاه. ولكن بعض الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك عدد من الخطوات المشجعة جداً في مكافحة الفساد، تعطينا المزيد من الأمل. ولذلك نيب بالحكومة أن تواصل الاستفادة من هذا الزخم وأن تحقق الآمال المشروعة للشعب الأفغاني بشكل فعال.

وفي هذه المرحلة، أود أيضاً الإقرار بأهمية الحوار السياسي الوطني، الذي اكتسب مؤخراً زخماً جديداً في هذا البلد، ونحن نعرب عن الأمل في أن تتمخض عنه النتائج المرجوة، وهي تحقيق مصالحة حقيقية في ظل ملكية وقيادة الحكومة الأفغانية.

ثالثاً، تحتاج حكومة وشعب أفغانستان ويستحقان الدعم الكامل من المجتمع الدولي في جهودهما لتغيير بلدهم. وفي هذا الصدد، يسعدنا رؤية الأمم المتحدة تضطلع بدور

جماعات. وقد تشجع وفد بلادي بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في هذا الاتجاه.

ومنذ فترة طويلة جداً تواجه أفغانستان الكثير من التحديات الجسام التي وضعت شعبها في حالة خطيرة جداً. ينبغي أن يأتي الوقت قريباً لانتشال أفغانستان من هذه المشقة، وهو أمر لن يحدث إلا إذا كان هناك دعم ومساعدة باستمرار من المجتمع الدولي. وبالنسبة لماليزيا، نحن نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون والعمل عن قرب مع أفغانستان، وعند الاقتضاء مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين. وسنواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان بموجب برنامج التعاون التقني الماليزي لتنمية الموارد البشرية المطلوبة بشدة في المجالات المختلفة للتنمية في أفغانستان.

السيد ايلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولكنني أود، نظراً للأهمية التي نعلقها على الحالة في أفغانستان، أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

سمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياحنا لمشروع القرار الذي تنوي الجمعية العامة اعتماده بعد ظهر اليوم (A/63/L.17). ونحن نرى أن هذا المشروع هو وثيقة متوازنة وتجسد التقدم المحرز والتحديات المتبقية في أفغانستان على السواء. وهو يستند إلى تقرير الأمين العام (A/63/372) ويكمّله وهو التقرير الذي يعرض الحالة بشكل واقعي ويقدم مقترحات مفيدة للمستقبل. ولذلك نفخر بأن نقدم مشروع القرار، ونشكر ألمانيا على تيسير حشد توافق واسع النطاق في الآراء عليه.

بادئ ذي بدء، نحن ملتزمون كسابق عهدنا بمساعدة أفغانستان على بناء بلد آمن ومستقر ومزدهر. وترتبط تركيا بعلاقات فريدة مع أفغانستان، ولذلك فإن التزامنا برؤية هذا

بروح الشراكة وبرؤية والتزام في الأجل الطويل. وتركيا مستعدة للاضطلاع بنصيبها العادل في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.17. أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إثيوبيا، وأذربيجان، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وباراغواي، وبالاو، وتايلند، وتوغو، وسري لانكا، والسلفادور، وسيشيل، وقطر، وكمبوديا، والكويت، ومدغشقر وموريتانيا.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/63/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.17 (القرار ١٨/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

أكثر نشاطا ومحورية في تنسيق وتوجيه جهود المجتمع الدولي. وإن قيادة الممثل الخاص المتسمة بالتركيز والالتزام بهذا الهدف تستحق إشادة خاصة. ولا بد الآن من ترجمة هذا التحسن المفاهيمي والتنظيمي إلى تقدم عملي على الأرض، مع إمداد بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان بالموارد الضرورية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نزيد فعالية مساعداتنا الإنسانية والإنمائية بشكل يمكن معه للأفراد العاديين الشعور بالتأثير الإيجابي في حياتهم اليومية. وينبغي أيضا أن نستجيب إلى دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة سياسية وأن تكون الاستجابة في شكل طفرة في السياسة المتبعة تكسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في هذا الوقت مع تزايد أعداد الضحايا المدنيين، رغم أن مسؤولية هذه الظاهرة المؤسفة تقع أساسا على عاتق الإرهابيين والمتطرفين. وفضلا عن ذلك، يجعل اقتراب فصل الشتاء، الذي يجلب معه خطر حدوث أزمة إنسانية جديدة، لزاما علينا أيضا توخي اليقظة وسرعة الاستجابة. ولذلك، ينبغي أن يكون هدفنا الفوري أن نبذل جميعا كل جهد لجعل فترة الأربعة إلى الستة أشهر المقبلة حتى فصل الربيع القادم فترة وفاء بالعهود وفوائد ملموسة لأفغانستان. وتحسين التعاون الإقليمي، ضمن أمور أخرى، ضروري لتحقيق ذلك الهدف. لذلك يسعدنا أن نرى ظهور مناخ جديد من الحوار والتعاون بين أفغانستان وباكستان. ومن جانبنا، نحن ملتزمون بالمساهمة بكل شكل ممكن في هذه العلاقة البشرة، بما في ذلك من خلال عملية التعاون الثلاثي الأطراف بين بلداننا، التي عقدت مؤخرا ثاني اجتماع قمة لها في اسطنبول.

وفي الختام، أخلص بياني بإيجاز شديد. نحن نتحرك في الاتجاه الصحيح، لكن الطريق أمامنا ما زال مليئا بالتحديات، ومن هنا، نحتاج إلى أن نكون أكثر يقظة وحزما. وليس هناك أدنى شك في أنه ينبغي أن يتولى الأفغان أنفسهم زمام القيادة. لكن، لا بد أيضا أن يواصل المجتمع الدولي العمل